معالجة صعود السلفية المدخلية في ليبيا

تقرير الشرق الأوسط رقم 200 | 25 نيسان/أبريل 2019

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters
International Crisis Group
Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

Preventing War. Shaping Peace.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

I. مقدمة 1

II. التيار السلفي المدخلي في ليبيا 3
آ. أصول وهابية 3
ب. ظهور التيار في ليبيا 4
ج. بعد القذافي 5

III. دور المداخلة في المجموعات المسلحة 8
آ. في الشرق 8
ب. في الغرب 12
ج. شبكة على مستوى البلاد؟ 15

IV. الأجندة المجتمعية والأيديولوجية للمداخلة 17
آ. السيطرة على المؤسسات الدينية 17
ب. أجندة اجتماعية محافظة متشددة ومثيرة للانقسام 18
ج. ما الذي يريده المداخلة في النهاية؟ 21

V. بناء سلام شامل 23

VI. الخلاصة 24

الملاحق
أ. خريطة ليبيا 25
ب. عن مجموعة الأزمات الدولية 26
ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2015 27
د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 29

الاستنتاجات الرئيسية

ما الجديد؟ لقد اكتسب السلفيون المداخلة، وهم أتباع مذهب مسلم سني شديد المحافظة نشأ في السعودية، نفوذاً كبيراً في سائر أنحاء ليبيا، بما في ذلك في مجموعات مسلحة ومؤسسات دينية رئيسية. رغم أنهم ساعدوا في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية ويوفرون الأمن، فإن صعودهم مثار انقسام ومن شأنه أن يعقّد الجهود الرامية إلى تسوية الصراع الليبي.

ما أهمية ذلك؟ يشعر كثيرون، من أنصار المجتمع المدني إلى السلفيين إلى التيارات الدينية الأخرى، بالرعب من النفوذ الذي يحظى به المداخلة، ومن أفعالهم التي تنضح بعدم التسامح ومن أجندتهم المعادية للديمقراطية. كما أن أيديولوجيتهم تضعهم على الطرف النقيض من الإسلاميين السياسيين مثل الإخوان المسلمين، الأمر الذي يعكس انقسامات إقليمية. إن وجودهم في مجموعات مسلحة قوية يجعلهم لاعبين محوريين في الصراع الليبي.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على الأطراف الساعية إلى التوصل إلى حل سياسي للصراع الليبي أن تضمن، في سياق بناء الجهاز الأمني، منع تسييس قوات الأمن عبر أي نوع من التأثير الأيديولوجي. كما ينبغي على المداخلة الالتزام باحترام حرية التيارات الدينية والفكرية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني وحيادية المؤسسات الدينية.

الملخص التنفيذي

يتنامى نفوذ السلفيين المداخلة ("المداخلة" اختصاراً)، وهم أتباع مذهب إسلامي سني شديد المحافظة، في سائر أنحاء ليبيا منذ سقوط نظام القذافي في العام 2011. إنهم يمارسون نفوذاً عسكرياً كبيراً من خلال وجودهم في مجموعات مسلحة رئيسية في شرق وغرب البلاد على السواء؛ ونتيجة لذلك، فإنهم يمارسون نفوذاً سياسياً على الحكومتين المتنافستين اللتين نشأتا بعد العام 2014. إن صعودهم داخل القطاع الأمني يتماشى مع نمط شائع لدى الفصائل الليبية المتحاربة الأخرى، الإسلامية وغير الإسلامية، التي سعت إلى توسيع نفوذها باختراق الجهاز الأمني وتغيير منظور أفراده للعالم. أما الآن، فقد أثارت أجندتهم المعادية للديمقراطية ورفضهم للتنوع الديني والثقافي في ليبيا مخاوف متنامية لدى الكثير من الليبيين. ينبغي على اللاعبين السياسيين الليبيين الذين يتفاوضون على حل للصراع أن يسعوا إلى بناء جهاز أمني احترافي معزول عن أي نفوذ أيديولوجي من أي نوع كان. كما ينبغي على المداخلة من جهتهم أن يعلنوا التزامهم باحترام التيارات الدينية والفكرية الأخرى.

يشكل المداخلة مكوناً مهماً في القوات العسكرية الشرقية التي تشن حالياً هجوماً على مقر الحكومة في طرابلس، لكن صعودهم والتوترات التي يثيرها في ليبيا لا تشكل بأي حال من الأحوال خط الصدع الرئيسي في الصراع. ثمة خطوط صدع أخرى عديدة تلعب دوراً مهماً، مثل الادعاءات المتناقضة للحكومتين بامتلاك الشرعية، والمحاولات الفاشلة لتوحيد الجيش المنقسم في البلاد، والانقسامات بين القوى الدولية المعنية، والعملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة التي وصلت إلى طريق مسدود، والحوافز الاقتصادية القوية للاعبين المحليين لإطالة أمد الأزمة. بعبارة أخرى، فإن المداخلة يشكلون عاملاً واحداً فقط. لكن تم التغاضي عنهم، على الأقل جزئياً بسبب وضعهم المبهم وغموض أهدافهم السياسية. غير أن دورهم المتنامي يضيف بُعداً آخر إلى الصراع متعدد الأبعاد أصلاً.

كما في مناطق أخرى من العالم العربي، فإن التيار المدخلي – الذي يحمل اسم الشيخ ربيع المدخلي، رجل الدين السعودي الذي يلتزم أتباعه أيديولوجيا محافظة متشددة لكنها تنزع إلى المهادنة سياسياً – نما بسرعة في ليبيا في السنوات الأخيرة. التيار، الذي تساهل معه معمر القذافي قبل انتفاضة 2011 بسبب تبعيته السياسية، والذي أصبح لاعباً ثانوياً بعد سقوط النظام مباشرة، اكتسب عدداً كبيراً من الأتباع منذ بداية الصراع الحالي في العام 2014 وعزز وجوده في مؤسسات رئيسية. في طرابلس، للمقاتلين المداخلة تمثيل كبير في المجموعات المسلحة الرئيسية التي عملت مع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً لتحقيق الأمن في العاصمة. إنهم يسيطرون أو يمارسون نفوذاً كبيراً على بعض مرافقها ومؤسساتها الرئيسية، التي يوفرون لها الحماية. في الشرق، يشكلون مكوناً مهماً في الجيش الوطني الليبي، ولعبوا دوراً محورياً في معركة استعادة بنغازي بقيادة المشير خليفة حفتر، ويتحركون الآن غرباً مع الجيش الوطني الليبي لانتزاع السيطرة على طرابلس من حكومة فايز السراج المدعومة من الأمم المتحدة والمجموعات المسلحة المتحالفة معها.

كما سيطر المداخلة على مؤسسات دينية مهمة، واستخدموها لنشر معتقداتهم التي تثير الانقسام أحياناً. رغم عدم انخراطهم مباشرة في السياسات الانتخابية بسبب رفضهم للديمقراطية، فإنهم رغم ذلك يشكلون مجموعة ضغط مهمة تدعو إلى إعطاء دور أكبر للدين في الحياة العامة، بما في ذلك تطبيق الحدود القصوى للشريعة، وهو ما يرون أنه ينبغي أن ينعكس في أي دستور مستقبلي. حتى الآن، لم يرفضوا نظام محاكم الدولة (كما فعلت فصائل إسلامية أخرى في ليبيا بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية والمجموعات المتحالفة مع القاعدة في الماضي). على نحو مماثل، ورغم أن بعض أعضائهم دعوا إلى درجة أكبر من الفصل بين الجنسين، فإن الحركة لم تحاول حتى الآن فرض تطبيق مثل هذه المطالب بشكل شامل. إلا أن السلوك السري للجماعة واستعدادها للانخراط في تعاون تكتيكي مع القوات شبه العسكرية في شرق وغرب ليبيا على حد سواء يطرح أسئلة حول أهدافها بعيدة المدى.

يتمتع المداخلة – أو تمتعوا في الماضي – بدرجة معينة من الشعبية في أوساط الليبيين، الذين يتفقون مع نزاهتهم المفترضة، وفي بعض المناطق، لمساعدتهم في استعادة النظام. لقد جعلتهم أيديولوجيتهم ذات الطبيعة المميزة – التي تعارض في الوقت نفسه الإسلاميين السياسيين غير العنيفين من جهة والمجموعات الجهادية العنيفة من جهة أخرى – حلفاء في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، لكنها أدت أيضاً إلى تعميق أحد الانقسامات في الصراع الليبي بين أنصار وخصوم تنظيمات مثل الإخوان المسلمين. في الواقع، فإن معارضتهم الأيديولوجية للإخوان المسلمين تضعهم مع أحد طرفي انقسام إقليمي أوسع أطال أمد الصراع. على عكس بعض المجموعات الثورية التي ظهرت في العام 2011، فإنهم لم يسعوا إلى معاقبة أو تهميش الموالين السابقين للقذافي؛ إذ تسمح لهم أيديولوجيتهم بالتسامي على الانقسامات القبلية، والعرقية والجهوية؛ وقد يكونون فريدين ربما في فرض وجودهم في سائر أنحاء البلاد، والتحالف مع القوى المحلية على طرفي الصراع.

لكن بالنسبة لمنتقديهم، فإن المداخلة متطرفون ينفذون أجندة لتغيير المجتمع. ويرون في الهجمات اللفظية، وأحياناً الجسدية، للمجموعة على جملة من الأهداف تتراوح بين العلمانيين، والإسلاميين الآخرين، وأفراد الطرق الدينية مثل الإباضيين، والصوفيين، والنشطاء من نساء وشباب، واستخدام المؤسسات الدينية للدولة لنشر عقيدتهم المحافظة المتشددة كاستراتيجية لفرض أعراف ثقافية ومجتمعية جديدة. إن هذا، إضافة إلى النفوذ العسكري المتزايد للمداخلة على المراكز السياسية والقوى الأمنية الرئيسية، وعدم وضوح طموحاتهم النهائية، وصعودهم السريع منذ العام 2011، بات مصدراً كبيراً للقلق.

إضافة إلى ذلك، فقد قدم المداخلة دعمهم العلني لحفتر، وهو شخصية مثيرة للانقسام العميق، حيث دعا إلى إجراء الانتخابات لكن يتهمه خصومه بالرغبة بتأسيس ديكتاتورية عسكرية، ما يطرح احتمال أن يلجأ المداخلة المتحالفون حالياً مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، التي يعارضها حفتر، إلى تغيير ولائهم. كما دفعت الشكوك بأن فتاوى المداخلة مدفوعة بالمصالح السياسية والأمنية للسعودية إلى ظهور مخاوف من أن التيار يخدم أجندة خارجية. وقد عزز الدعم الظاهري الذي أبدته الرياض للهجوم الذي يقوده حفتر على طرابلس في مطلع نيسان/أبريل مثل هذه المخاوف.

ينبغي على أولئك الساعين إلى دفع الأطراف الليبية المتصارعة إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل سياسي للصراع أن يأخذوا بالاعتبار ليس فقط الموقع الفريد للمداخلة، بل أيضاً احتمالات إثارة الصراع التي يمكن أن يؤدي إليها صعودهم. لدى المداخلة حضور مهم فيما من المرجح أن يصبح اللبنات الرئيسية لقوات الأمن الموحدة المستقبلية، كما أن لديهم آراء قوية بشأن العمليات الدستورية والانتخابية التي يحضّر لها اللاعبون الليبيون والأمم المتحدة حالياً. في الحد الأدنى، ينبغي على الأطراف الليبية والخارجية القيام بما يلي:

- ضمان أن تعالج الترتيبات الأمنية التي يتم تصميمها حالياً – سواء تلك التي تسعى الجهود المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس والتي تسعى حكومة الوفاق الوطني إلى تنفيذها، أو القرارات الأمنية الأحادية التي ينفذها الجيش الوطني الليبي وحكومة المنطقة الشرقية التي تدعمه، أو الجهود المستقبلية لإعادة إحياء المبادرات التي وصلت حالياً إلى طريق مسدود لتوحيد قوات الأمن المتشظية – المشكلة التي يطرحها النفوذ الأيديولوجي لأي مجموعة مسلحة في الجهاز الأمني. وينبغي أن يشمل هذا بنوداً تقضي بإدماج الأفراد في الأجهزة الأمنية طبقاً لمؤهلاتهم وليس لارتباطاتهم الأيديولوجية أو انتماءاتهم الأخرى، وأن تحث الحكومتان المتنافستان على عدم النشاط الديني في الجهاز الأمني، سواء كان من قبل المداخلة أو غيرهم.
- فرض مبدأ وجوب تسامح المؤسسات الدينية حيال الحرية والتنوع الدينيين في إجراءاتها القانونية والإدارية. وينبغي على الحكومتين المتنافستين، وأيضاً على أي حكومة وحدة وطنية قد يتم تشكيلها في النهاية، إلغاء أي فتوى من شأنها أن تعرّض التيارات الدينية في ليبيا للخطر وأن تؤكد على أن جميع التيارات والطوائف الدينية تستحق الحماية والتسامح – وهي حقوق ينبغي أن يصونها الدستور.
- الضغط على حكومة الوفاق الوطني وعلى الحكومة المنافسة لها في شرق ليبيا للسماح لمنظمات وشخصيات المجتمع المدني العمل بأمان دون مضايقة أو تهديدات، وعدم التساهل مع أي محاولة مستقبلية للتعدي على الجهاز القضائي أو فرض فصل أكثر تشدداً بين الجنسين.
- حث السعودية على تقييد سلطاتها الدينية والأشخاص المقيمين على أراضيها ومنعهم من التحريض أو المشاركة في العنف في ليبيا.

إن غياب دولة فعالة واستمرار الصراع على النفوذ بين المجموعات السياسية المتنافسة والفصائل العسكرية يعقّد هذه الجهود. لقد مزقت ثماني سنوات من الصراع النسيج الاجتماعي وقوضت الثقة بجهاز الدولة، وأتاحت المجال لمجموعات ذات أيديولوجيات دينية لتحقيق مكاسب. لقد انخرط بعضها علناً في العنف أو أقحم نفسه في قوات الأمن. إن عدم احتواء هذه المجموعات يشكل عاملاً إضافياً يمكنه أن يقوض التقدم نحو تحقيق الاستقرار في ليبيا، بل يمكن أن يعكسه، أو حتى يدخل البلاد في حرب مهلكة جديدة.

طرابلس/بروكسل، 25 نيسان/أبريل 2019

معالجة صعود السلفية المدخلية في ليبيا

I. مقدمة

المسلمون المحافظون المتشددون المعروفون بالسلفيين – وهم تيار إحيائي يدعو إلى العودة إلى ممارسات الإسلام في عهده الأول – برزوا في ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي في العام 2011، واكتسبوا نفوذاً في المجموعات المسلحة، والمؤسسات الأمنية والدينية الرسمية، وسعوا في بعض الأحيان إلى فرض آرائهم على المجتمع. وقد حققت مجموعة فرعية من السلفيين، تتكون من أتباع مذهب أسسه رجل الدين السعودي الشيخ ربيع المدخلي، صعوداً سريعاً وباتت تتمتع بقدر كبير من النفوذ السياسي، والعسكري والاجتماعي في شرق وغرب ليبيا على حد سواء.

بعض المسؤولين في حكومتي ليبيا المتنافستين – حكومة الوفاق الوطني المدعومة من قبل الأمم المتحدة في طرابلس والحكومة المؤقتة (غير المعترف بها دولياً) في شرق ليبيا – يدافعون عن السلفيين المداخلة (المشار إليهم من الآن فصاعداً بالمداخلة) بوصفهم شركاء أمنيين يمكن الركون إليهم ولا يعيرون اهتماماً لأيديولوجيتهم التي يعتبرونها غير مؤذية. إلا أن صعودهم يرعب خصومهم السياسيين، خصوصاً الفصائل الإسلامية المنافسة لهم، وكذلك الأقليات الدينية والعاملين في المجتمع المدني، ما يضيف خط انقسام آخر إلى صراع معقد ومتعدد الأبعاد.[1] كما أن بروز دور المداخلة في بعض أهم المجموعات المسلحة، بما في ذلك تلك التي تلعب دوراً محورياً في استقرار طرابلس وبنغازي، يعقد المشهد السياسي والعسكري المتشظي أصلاً.

رغم أن المداخلة كانوا نشطين في ظل نظام القذافي، الذي دعموه بشكل عام، فإن انتفاضة العام 2011 وما تلاها من انهيار سلطة الدولة منحهم فرصاً غير مسبوقة لتنظيم أنفسهم وشغل مناصب تتمتع بالنفوذ. وحصل هذا أيضاً نتيجة الصراع الذي اندلع في العام 2014 وانقسام مؤسسات الدولة الهشة أصلاً بين حكومتين متنافستين في الشرق والغرب. لقد وجد المداخلة حلفاء لهم بين القوات الرئيسية في الصراع، بما في ذلك الجيش الوطني الليبي، وهو تحالف يتخذ من شرق ليبيا مقراً له ويرأسه المشير خليفة حفتر ويتحالف مع الحكومة المؤقتة التي تتخذ من شرق ليبيا مقراً لها أيضاً، وحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً في غرب ليبيا، والتي استلمت السلطة بعد توقيع الاتفاق السياسي الليبي في كانون الأول/ديسمبر 2015. لقد اعتمدت الحكومتان والتحالفات العسكرية على مجموعات مسلحة يشكل المداخلة مكوناً فيها.[2] من شأن الهجوم الذي شنه الجيش الوطني الليبي في مطلع نيسان/أبريل 2019 للسيطرة على طرابلس ومعركة السيطرة على العاصمة، إذا نجحت، أن تفسح المجال لهم كي يعملوا وينشطوا.[3]

بالنظر إلى نفوذهم المتنامي في سائر أنحاء ليبيا، واستعدادهم لاستخدام هذا النفوذ لتعزيز أجندتهم الأيديولوجية، التي يعتبرها الكثير من الليبيين قمعية وغير متسامحة، فإن المداخلة يجدون أنفسهم على نحو متزايد عرضة للمراقبة والتدقيق. من بعض النواحي، لم يكن سلوكهم أسوأ من سلوك المجموعات المسلحة الأخرى، كما أن أجندتهم المجتمعية ليست فريدة. لقد قيَّد إسلاميون آخرون، خصوصاً المجموعات الجهادية مثل أنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية، جملة من الحريات العامة، كما دعموا فصائل دينية تربطها علاقات بالمجموعات المسلحة هدم المقامات الصوفية، التي يعتبرونها بدعة. لكن الذي يميز المداخلة هو

[1] يشير كثير من الليبيين (كما في أنحاء أخرى من العالم العربي) إلى أتباع المدخلي بـ "المداخلة"، أو إلى حركتهم بشكل عام بـ "المدخلية"، لكن هذه المصطلحات يرفضها الأشخاص الذين تصفهم على أنها تحط من قدرهم من وجهة نظرهم. إنهم يرفضون، بوجه خاص، فكرة أنهم أتباع "المدخلية"، التي يعتبرونها محاولة لوصفهم بأنهم مجموعة من عبدة الشخصية، لا كسلفيين يسعون لاتباع مثل النبي محمد وصحابته. في هذا التقرير، نستخدم مصطلح "السلفيين المداخلة" للإشارة إلى السلفيين الذين يتبنون آراء المدخلي وعلماء الدين الذين يتبعون أفكاره (وهو ما ندعوه بالسلفية المدخلية)، جزئياً لنعكس حقيقة أن هناك سلفيين يرفضونهم لكننا نشير إليهم أيضاً، ببساطة أكبر، بوصفهم "مداخلة". يقدم الفصل الثاني نظرة عامة للاختلافات بين التيارات المختلفة في السلفية وأصول السلفية المدخلية.

[2] للمزيد حول الصراع الذي نشأ في ليبيا بعد العام 2014 وحول ظهور الحكومتين الليبيتين المتنافستين، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 157، **ليبيا: البناء السليم على مفاوضات جنيف**، 26 شباط/فبراير 2015؛ وتقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 170، **الاتفاق السياسي الليبي وإعادة صياغته**، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

[3] انظر تحذير مجموعة الأزمات من مخاطر الصراع، "تحاشي اندلاع حرب شاملة في ليبيا"، 10 نيسان/أبريل 2019. يوجد مقاتلون ذوي ميول مدخلية بين قوات الجيش الوطني الليبي التي أرسلت إلى طرابلس في نيسان/أبريل 2019، كما تحتوي الوحدات الأمنية المرتبطة بحكومة طرابلس أيضاً عناصر مدخلية. إذا اتحد هؤلاء، يمكن للمداخلة أن يصبحوا مكوناً قوياً في جهاز أمني موحد.

أنهم متجذرون في الجهاز الأمني وبدعم فعلي من السلطات، في الوقت الذي يبدو أن المجموعات الإسلامية الأخرى، سواء كانت إسلامية سياسية أو سلفية جهادية تفقد نفوذها. قضية إشكالية أخرى تتعلق بصلتهم بالسعودية، الأمر الذي جعلهم مكشوفين أمام تهمة السعي لفرض أجندة خارجية.

أجريت الأبحاث لإعداد هذا التقرير بشكل أساسي على مدى العام 2018 ومطلع العام 2019 في المدن الليبية الرئيسية، بما في ذلك طرابلس وبنغازي وفي الخارج أيضاً، عبر مقابلات مع ليبيين من أتباع وخصوم السلفية المدخلية، ومسؤولين حكوميين، وسياسيين، ورجال أعمال ونشطاء مجتمع مدني، وخبراء ودبلوماسيين أجانب. بعض الليبيين الذين التقيناهم لم يرغبوا بذكر أسمائهم عند مناقشة صعود المداخلة بسبب خشيتهم من التبعات، بما في ذلك الاعتقال من قبل قوات الأمن التي تربطها علاقات بهذا التيار، ما يشكل علامة على ما يُعتقد من قوة التيار وعدم تسامحه مع النقد.

II. التيار السلفي المدخلي في ليبيا

آ. أصول وهابية

السلفية تيار ديني يدعو إلى تقليد السلف الصالح، أي المعتنقين الأوائل للإسلام الذين صاحبوا النبي محمد، كما يرد في الحديث (أي الأقوال والأفعال المنسوبة إلى النبي، والتي ترقى بمجملها إلى سنته، أو مساره، والتي تكمّل القرآن من خلال تفصيل نقاط العقيدة الدينية والمسائل العملية). رغم أن السلفية ظهرت في مصر في القرن التاسع عشر بوصفها حركة إسلامية إحيائية معادية للاستعمار، فإن جذورها كمذهب تعود إلى الوهابية التي ظهرت في القرن الثامن عشر في منطقة نجد من شبه الجزيرة العربية، فيما أصبح اليوم السعودية.[4] في نسختها المعاصرة، تقسم السلفية إلى ثلاثة تيارات فرعية: السلفية "العلمية"، وهي تيار مسالم سياسياً يعارض المشاركة السياسية والصراع السياسي؛ والسلفية الإصلاحية، الأكثر انخراطاً سياسياً والتي يمكن أن تتخذ شكلاً ثورياً؛ والسلفية الجهادية من النوع الذي تعتنقه القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام.[5] نشأ جزء كبير من الانقسام المعاصر للسلفية في السعودية نحو نهاية ثمانينيات القرن العشرين، خصوصاً بشأن السياسة الخارجية للمملكة.

السلفية المدخلية – التي سُميت على اسم الشيخ ربيع ابن هادي عُمير المدخلي، رجل الدين السعودي الثمانيني الذي كان يرأس قسم دراسات السنة في الجامعة الإسلامية في المدينة في تسعينيات القرن العشرين – ظهرت في العقود الثلاثة الماضية كتيار رئيسي في التصنيف الأول لـ "السلفية العلمية".[6] لقد انتشر أتباع المدخلي في سائر أنحاء العالم العربي، جزئياً بفضل دعم الجمعيات الخيرية الدينية الممولة سعودياً وإتاحة الوصول إلى القنوات التلفزيونية.[7]

برز المدخلي في السعودية في سياق حرب الخليج (1990-1991) كمدافع شرس عن قرار العائلة المالكة في السعودية السماح بنشر الجنود الأميركيين على الأراضي السعودية. وبشكل عام، دافع عن مفهوم طاعة ولي الأمر (طاعة الحاكم بصرف النظر عن مدى عدله أو تقاه)، ما أدى إلى الإشارة إليه غالباً على أنه "رجل دين البلاط".[8] إلا أن حجر الأساس في الأيديولوجيا السلفية المدخلية يتمثل في الاعتقاد بأن السلطة الدينية في العالم الإسلامي ينبغي أن تستند إلى فضائل وسلوك علماء الدين (وهو منهج إسلامي تقليدي يعرف بعلم الجرح والتعديل)؛ حيث يعتقد أتباع المدخلي بأنه العالِم الأكثر فضيلة في العصر الراهن.[9]

---

[4] للسلفية دلالات عديدة ونسب تاريخي يعود إلى المناظرات الدينية التي كانت تجري في العصر العباسي (750-1258)، وإلى المذهب السني الحنبلي الذي أسسه الشيخ أحمد ابن حنبل (توفي عام 855)، وخصوصاً إلى أعمال رجل الدين الذي عاش في القرون الوسطى الشيخ ابن تيمية (1263-1327). أعيد إحياء هذه الأفكار من قبل الشيخ محمد بن عبد الوهاب (1703-1792)، مؤسس الوهابية، وهي تيار ديني محافظ متشدد. عقد ابن عبد الوهاب، الذي جاء من منطقة نجد في شبه الجزيرة العربية، اتفاقاً مع محمد بن سعود، زعيم إحدى القبائل النجدية، وعرض عليه تقديم الدعم السياسي مقابل دعمه للمذهب الوهابي. يشكل هذا التحالف حجر الزاوية في السعودية، حيث تشكل الوهابية الآن المذهب الديني المهيمن. رغم أن بعض القادة الدينيين والقوميين الإصلاحيين في العالم العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين دعوا أنفسهم سلفيين، فإن السلفية بمعناها المعاصر ترتبط غالباً بالوهابية وبالنزعة المحافظة المتشددة. انظر Bernard Rougier (ed.), *Qu'est-ce que le salafisme?* (Paris, 2008).

[5] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 37، **تفهم التوجه الإسلامي**، 2 آذار/مارس 2005.

[6] لدى المدخلي موقع على الإنترنت تُنشر عليه فتاواه: www.rabee.net. وقد كتب أكثر من ثلاثين كتاباً حول منهجية علوم الإسلام والحديث. يمكن مراجعة قائمة كاملة بأعماله باللغة العربية في كتاب خالد بن ضحوي الظفيري، **ثبت مؤلفات الشيخ ربيع بن هادي المدخلي**، ويمكن تنزيله من الإنترنت على الموقع: bit.ly/2W4B37W. (تمت مراجعته آخر مرة في 17 آذار/مارس 2019). وهناك ترجمة بالإنكليزية للكتاب الذي حقق له الشهرة، **منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله في ضوء الكتاب والسنة**، الذي نشر في العام 1984.

[7] خارج السعودية، شكلت رابطة العالم الإسلامي تقليدياً الأداة الرئيسية للمملكة في نشر تفسيراتها للإسلام السني – خصوصاً من خلال التمويل والتدريب وبناء المساجد والمؤسسات الإسلامية. لكن مع ظهور وسائط التواصل الاجتماعي، يتمايز العديد من الآراء الدينية عن الآراء التي تقرها الدولة وقد تتناقض حتى مع الرأي الرسمي.

[8] انظر Stéphane Lacroix, *Les islamistes saoudiens, une insurrection manquée* (Paris, 2010). رغم أنه عرف بطاعته للسلطات الحاكمة، لم يكن المدخلي هو من وضع مبدأ طاعة ولي الأمر، الذي يتبعه عدد من المجموعات السلفية الأخرى. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل دين ليبي، تونس شباط/فبراير 2019.

[9] يشير أتباع المدخلي إليه بلقب "حامل راية الجرح والتعديل في هذا العصر". وبوصفهم من دعاة المهادنة السياسية، يفترض المداخلة بأن الإسلام سامٍ وعالمي، ويدينون التيارات، والجمعيات، والحركات السياسية المنفصلة لأنها تسبب الانقسام، والتعدي وفساد الأخلاق. الجرح والتعديل هو المنهج الذي يستخدمه المداخلة لإدانة شخص أو تيار ويطبق من خلال بعض الخطوات الرسمية: تعداد الأخطاء، وتوبيخ ومن ثم حظر ونفي الشخص أو التيار المجروح. على عكس بعض المجموعات فإنهم لا يدينون خصومهم بالتكفير، وبالتالي فإنهم لا يدعون إلى قتلهم. خبير في السلفية قال: "رغم أن هذه الطريقة السلمية في محاربة الانحراف تبدو حميدة، حيث تتمثل العقوبة في النبذ، فإن حملات التشهير والتعريض العلنية التي يشنها المداخلة على خصومهم هي التي أكسبتهم سمعة سيئة". Roel Meijer, "Politicising *Al-Jarh Wa-l-Ta'dil*: Rabi' B. Hadi Al-Madkhali and the transnational battle for religious authority", in Nicolet Boekhoff-van der Voort, Kees Versteegh and Joas Wagemakers (eds), *The Transmission and Dynamics of the Textual Sources of Islam:*

يستخدم المدخلي تنصيب نفسه في الموقع الديني أداة في محاربة المفكرين الدينيين أو التيارات السياسية المعاصرة التي يعتبرها سبباً لانقسام أو إفساد الأمة الإسلامية. ويستهدف بشكل رئيسي الحركات السلفية الأكثر ثورية، خصوصاً ذات التوجه السلفي الجهادي، وكذلك الإسلاميين السياسيين مثل الإخوان المسلمين.[10] كما يرفض الديمقراطية بوصفها تتعارض مع الإسلام؛ وبالتالي، فإن رجال الدين المرتبطين بالتيار في ليبيا يحثون في خطبهم على معارضة المسار الديمقراطي.[11] لقد دفعت أصوله السعودية ودوره البارز في الماضي في المؤسسة الدينية في المملكة إلى توجيه اتهامات بأن مواعظه وفتاواه بشأن ليبيا تخدم أجندة خارجية.[12]

ب. ظهور التيار في ليبيا

عندما ظهر التيار في ليبيا للمرة الأولى في تسعينيات القرن العشرين، تعاملت الأجهزة الأمنية، المتيقظة لأي علامات على وجود محتمل للتطرف، مع السلفية المدخلية بتشكك.[13] أُدخلت هذه الأيديولوجيا إلى البلاد من قبل الليبيين الذين كانوا قد درسوا في مؤسسات مرتبطة بالمدخلية في السعودية واليمن، أو الذين كانوا قد تعرفوا على السلفية المدخلية خلال الحج إلى مكة والمدينة. لقد درس عدد من الشخصيات الرئيسية في التيار المدخلي في ليبيا اليوم – بمن فيهم أبرز أئمتها الشيخ أبو مصعب مجدي حفالة، الذي يروج له بعض أنصاره لشغل منصب المفتي العام في المستقبل (وهو أعلى منصب ديني تعينه الدولة) – في مدارس دينية في السعودية واليمن.[14]

بعد إدراكه لمزايا التيار السلفي الذي كان ضد المعارضة السياسية، سمح نظام القذافي للمدخلية بالتوسع. سيطر عدد من أنصار المدخلي على عدد من المساجد الموجودة وافتتحوا مساجد جديدة. كما أداروا مراكز لتحفيظ القرآن للأطفال، ووزعوا الكتب الدينية والخطب المسجلة المستوردة من السعودية. لاحقاً، ومع شروع المدخلي باستخدام القنوات الفضائية والإنترنت لنشر عقيدته خارج السعودية، اكتسب المزيد من الأتباع في ليبيا.[15]

بمرور الوقت، سمح نظام القذافي للسلفية المدخلية بالازدهار أيضاً كثقل موازٍ لنفوذ المجموعات الجهادية التي شكلها المقاتلون الليبيون السابقون في حروب أفغانستان والعراق. في خطبهم وأدبياتهم، حذر المداخلة من حركات الإسلام السياسي مثل الإخوان المسلمين والمجموعات الجهادية المعارضة لنظام القذافي (رغم أن الإخوان والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة – التهديد الأكثر خطورة على النظام في التسعينيات – توصلتا إلى تسوية مع النظام لاحقاً). البعض في هذه المجموعات يعتقد أن القذافي وضع المداخلة في

essay in honor of Harald Motzki, vol. 89 (Leiden, 2011), p. 383. لقد انتقد رجال الدين من التيارات الإسلامية منهج المداخلة في الذم والتشهير في العديد من المناسبات. انظر، على سبيل المثال، أبو حفص الشامي، "بيان انحراف المداخلة"، متوفر على الإنترنت على الموقع: bit.ly/2FzMrSO (تم الرجوع إليه آخر مرة في 29 آذار/مارس 2019).

[10] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مداخلة في طرابلس، وبنغازي، ومصراتة، 2012-2018. تصف إحدى الفتاوى التي أصدرتها اللجنة العليا للإفتاء التي يسيطر عليها المداخلة في شرق ليبيا، تصف الإخوان المسلمين بأنهم منظمة "منحرفة" من "الكفار". انظر "ما هي أخطاء الإخوان المسلمين في العقيدة"، اللجنة العليا للإفتاء، على الموقع: https://www.aifta.net/archives/656. يعتبر المداخلة الإخوان المسلمين جوهر الفرقة أو الحزبية والتنافس، وبالتالي فإنهم يشكلون مصدر التعصب وجميع الانحرافات السياسية الحديثة. من وجهة نظرهم، فإن خطأ الإخوان المسلمين الرئيسي يتمثل في أنهم يعطون الأولوية للسياسة بدلاً من تطهير العقيدة. Meijer, op. cit.

[11] انظر ربيع المدخلي، "التحذير من الفتن ومن الديمقراطية ومشتقاتها"، 4 آذار/مارس 2012، على الموقع: http://www.rabee.net/ar/articles.php?cat=8&id=228.

[12] طبقاً لأحد منتقديه الليبيين، فإن فتاوى المدخلي بشأن ليبيا متأثرة بموقف الدولة السعودية: "يتلقى الشيخ ربيع التعليمات من المخابرات السعودية، وبالتالي فإن مواقفه بشأن ليبيا تعكس مواقف السعودية نفسها. وهذا لأن مبدأ طاعة ولي الأمر يعلو على ما عداه في أيديولوجيته". وأضاف أنه بالنسبة للمدخلي، فإن ولي الأمر هو المؤسسة السعودية، وأن تطبيق فتاواه ملزمة للمداخلة، على عكس المجموعات الإسلامية التي تعتبر الفتوى تفسيراً توجيهياً دون أن يرتبط بالتزام ديني. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي ليبي سابق، تونس، شباط/فبراير 2019. أحد سكان بنغازي الذين تربطهم علاقة وثيقة بقادة الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر أشار أيضاً إلى المخابرات السعودية، وذكر ضباط مخابرات سعوديين بالاسم على أنهم مسؤولين عن الاتصال بالمداخلة في ليبيا. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، شباط/فبراير 2019. لكن القضية ليست بهذا الوضوح، حيث إن عدداً من الأشخاص الذين التقيناهم في بنغازي قالوا إنهم يشكون في وجود مثل هذه العلاقات المباشرة. علاوة على ذلك، فإن الخبراء الأجانب بشأن السلفية يؤكدون على أن نفوذ ربيع المدخلي في السعودية قد تراجع. انظر الحاشية 64.

[13] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني ليبي سابق، تونس، آذار/مارس 2018.

[14] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رفاق حاليين وسابقين لمجدي حفالة وشخصيات مدخلية بارزة أخرى، تونس، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018. طبقاً لعدد من الليبيين، فإن أسلوب حفالة في الدعوة يشبه أسلوب الدعاة السعوديين أو اليمنيين، ما أسهم في ظهور ادعاءات بأنه غير ليبي. لكن حفالة ليبي ويعيش في حي سوق الجمعة في طرابلس. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تونس وروما، شباط/فبراير 2019. لحفالة، الذي يعرف أيضاً بأبي مصعب، صفحة على فيسبوك حيث ينشر فتاواه: https://www.facebook.com/abu.mos3ab.magde

[15] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين ليبيين حاليين وسابقين، تونس، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018.

أجهزته الأمنية للمساعدة على مراقبة المساجد والأماكن الأخرى لاكتشاف أي علامة على تحديات لنظامه بوحي ديني.[16]

في العشرية الأولى من الألفية بدأ ابن القذافي الساعدي بالانخراط مع التيار المدخلي، والتردد إلى مساجدهم في طرابلس، وطلب المشورة من رجال الدين المداخلة وأطال لحيته وحلق شاربه كما يفعل أعضاء التيار. أكسب هذا المداخلة لقب "جماعة الساعدي" في السنوات التي سبقت انتفاضة العام 2011.[17] في ذلك الحين حققت السلفية المدخلية اختراقات في عدد من الأحياء الفقيرة في طرابلس – في أبو سليم، والهضبة وسوق الجمعة، وفي بلدات عدد من المداخلة الذين باتوا الآن شخصيات بارزة في الجهاز الأمني في المدينة – وفي بنغازي عبر الدعوة والأعمال الخيرية. كما اكتسب أتباعاً في مصراتة، ثالث أكبر مدينة في ليبيا، وفي بلدات أصغر مثل الزنتان والخمس في الغرب والمرج والأبيار في الشرق.[18]

خلال الأسابيع الأولى من الاحتجاجات التي خرجت ضد النظام في العام 2011، ظهر رجال الدين المداخلة على التلفزيون الحكومي لإدانة المظاهرات. المدخلي نفسه حث الليبيين على عدم المشاركة فيما وصفه بالفتنة ضد حاكم شرعي.[19] أوحى هذا بلقب آخر، حيث أصبح المداخلة يعرفون بجماعة "الزموا البيوت". لكن في المراحل اللاحقة من الانتفاضة، انضم بعض أعضاء التيار – خصوصاً بعد سقوط طرابلس في أيدي قوات الثوار – إلى المجموعات المسلحة التي كبرت في النهاية لتصبح لاعبة رئيسية في اللانظام الجديد.[20]

ج. بعد القذافي

بحلول العام 2018، كان عدد المداخلة في ليبيا يقدر بعشرات الآلاف، ما يجعلهم أكبر تيار سلفي في البلاد.[21] غالباً ما يكون أتباع التيار رجالاً في العشرينيات والثلاثينيات من العمر، والكثيرين منهم انجذبوا إلى أيديولوجيا توفر سبيلاً إلى تجاوز الأعراف التقليدية تتعلق بالانتماء العرقي والطبقي.[22] إلا أن بعض الليبيين يحذرون من المبالغة في تقدير أعدادهم، ويلاحظون أن تصنيف 'مدخلي' يستعمل في كثير من الأحيان بشكل غير سليم لوصف مجموعات سلفية تتبع أيديولوجيات مشابهة، لكنهم ليسوا بالتحديد أتباعاً لهذا التيار من السلفية.

في الشهور التي سبقت أول انتخابات أجريت في حقبة ما بعد القذافي في تموز/يوليو 2012، أطلق المداخلة حملة ضد الانتخابات، التي اعتبروها غير إسلامية، ولتحذير الليبيين من الإسلاميين السياسيين مثل الإخوان المسلمين والسلفيين من غير المداخلة الذين كانوا يشكلون أحزاباً ويقدمون مرشحين.[23] كما أسسوا مجموعات خاصة "للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في طرابلس ومدن أخرى، تم استيعاب بعض أعضائها لاحقاً في ميليشيات، بما فيها تلك التي هيمنت على طرابلس منذ العام 2016.[24]

في الفترة نفسها، بدأ المدخلي استهدافاً نشطاً للصوفين، وهم أتباع تيار أكثر زهداً وتقشفاً في الإسلام له عدد كبير من الأتباع في ليبيا. وكان المداخلة مسؤولين عن تدمير مقام ومسجد سيدي عبد السلام الأسمر الفيتوري في زليتن في آب/أغسطس 2012، ويشتبه بأنه كان لهم دور في الهجمات التالية على المساجد والأضرحة الصوفية في طرابلس، وبنغازي وعدة بلدات أخرى.[25] دعاة إسلاميون دعموا أيضاً هدم

---

[16] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء سابقين في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة والإخوان المسلمين، طرابلس، بنغازي، تونس، 2012-2018.

[17] انظر Anas el-Gomati, "Libya's Islamists and the 17 February Revolution", in Larbi Sadiki (ed.), *Routledge Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization* (London, 2014).

[18] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين ليبيين حاليين وسابقين، تونس، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2018.

[19] انظر ربيع المدخلي، "كلمة عن الأحداث والمظاهرات والخروج على الحكام"، 21 شباط/فبراير 2011، على الموقع: http://www.rabee.net/ar/articles.php?cat=11&id=285.

[20] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين ليبيين حاليين وسابقين، تونس، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018.

[21] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين حاليين وسابقين، ومع مسؤولين سابقين في الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، طرابلس وتونس، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2018.

[22] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين ودينيين، وشخصيات سياسية وشخصيات عاملة في المجتمع المدني من شرق وغرب وجنوب ليبيا، تونس، آذار/مارس – أيار/مايو 2018.

[23] في خطبة مسجلة طلب حفالة من السلفيين عدم المشاركة في الحياة السياسية، قائلاً إن الطريقة المثلى "لممارسة السياسة هي الانسحاب من السياسة"، والتركيز بدلاً من ذلك على دراساتهم الدينية. انظر https://www.safeshare.tv/w/oySHCDFyDw، (تم الرجوع إليه آخر مرة في 17 شباط/فبراير 2019).

[24] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين حاليين وسابقين، تونس، آذار/مارس-أيار/مايو 2018.

[25] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع إمام سابق لمسجد زليتن الذي تعرض للهجوم، تونس، شباط/فبراير 2018. الإمام السابق، الذي يعيش في الخارج حالياً، قال إن الشيخ ربيع المدخلي أصدر فتوى يدعو فيها أتباعه لتدمير هذا المقام بعينه في العام 2012. لم

الأضرحة السلفية، وفي كثير من الأحيان اتهم السكان المحليون خطأً مسلحي "القاعدة" بتنفيذ هذه الهجمات، ما يشير إلى أن الدور المدخلي الفعلي لم يكن واضحاً مباشرة في البداية.[26]

رغم ذلك، أثارت الهجمات أولى الهواجس لدى أجهزة المخابرات الليبية والسكان بشكل عام بشأن استعداد المداخلة لاستخدام القوة سعياً لتحقيق أجندتهم. طبقاً لتقرير استخباري سُرب في العام 2017: تزامن الحديث عن الدور العسكري للمداخلة في ليبيا مع تدمير وتفجير الأضرحة في مختلف مناطق البلاد، في وقت مبكر بعد سقوط نظام القذافي. وقد أكد شهود عيان أن هدم الأضرحة تم بطريقة عسكرية؛ وكان أولئك الذين قاموا بالهدم برفقة مجموعات عسكرية لتوفير الحماية والأمن.[27]

إلى هذه الدرجة وصلت قوة المداخلة اعتباراً من مطلع العام 2012 فصاعداً، بحيث إنه في صيف العام 2013، أثار علي زيدان، رئيس الوزراء حينذاك، هذه الهواجس مع كبار المسؤولين السعوديين. ويذكر زيدان أن الرياض ساعدت في معالجة القضية، قائلاً: "كنا متخوفين لعدة أسباب، بما في ذلك حقيقة أن المداخلة كانوا يتحدثون ضد الديمقراطية. قلت للسعوديين لا نريد أن يستخدم أحد الدين بهذه الطريقة. أخبرونا بأنهم تحدثوا إلى ربيع المدخلي بشأن هذه الهواجس. وأخذوا المسألة على محمل الجد.[28]

أصدر المدخلي لاحقاً فتوى تسمح لأتباعه في ليبيا بالمشاركة في الانتخابات العامة في شباط/فبراير 2014 لاختيار لجنة من 60 عضواً مهمتها وضع مسودة الدستور لحقبة ما بعد القذافي والتصويت "من أجل تحقيق الخير الأعم".[29] أتت الفتوى – التي تتعارض مع آراء المدخلي بشأن الانتخابات من حيث أنها أقرت التصويت لانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور – مدفوعة بمخاوف بشأن الدور الذي سيعطى للشريعة في الدستور وكيف سيؤثر ذلك في التشريعات المستقبلية، وهي قضية تظل جوهرية بالنسبة للتيار.[30]

ثمة استقطاب في الآراء في ليبيا بشأن المداخلة. كثيرون يعتقدون أنهم غرباء عن الأعراف والتقاليد الاجتماعية في البلاد، التي تستند إلى تقاليد أقرب إلى التيار العام في الإسلام، ويرون في نفوذهم في المجالات الأمنية، والدينية والاجتماعية في ليبيا تهديداً. طبقاً لعارف النايض، السفير الليبي السابق في الإمارات العربية المتحدة والباحث الصوفي:

> حاول المداخلة إعاقة حرية المذاهب الأخرى في الإسلام، خصوصاً المذهب المالكي. هدموا الأضرحة، وحرقوا الكتب، وحاولوا تقييد تحركات النساء. في هذا المجال، أنا لا أتفق معهم. أطلب منهم أن يكونوا متواضعين بما يكفي للقبول بالآخرين والتعايش معهم. وأعتقد أن سياسة استخدامهم عسكرياً خطيرة. إن أي مجموعة دينية مسلحة ستشكل خطراً في النهاية.[31]

لكن آخرين، بمن فيهم بعض المسؤولين في الحكومتين الليبيتين المتنافستين، عبروا عن دعمهم للمداخلة، سواء بالقول إنهم يقدرون تعاليمهم الدينية أو عبر امتداح المجموعات المسلحة التي يهيمن عليها المداخلة بأنها أكثر انضباطاً وأقل فساداً، أو كلا الأمرين معاً. مسؤول في مؤسسة حكومية في طرابلس دافع عن

يتمكن من تقديم الفيديو الذي تظهر فيه الفتوى، لأنه لم يعد متوافراً على الإنترنت. في حين أنه ما من دليل على مشاركتهم في عمليات التدمير اللاحقة لمواقع أخرى، فإن معظم الليبيين يحملونهم مسؤولية هذه الأفعال. انظر أيضاً "Libya: New Wave of Attacks Against Sufi Sites", Human Rights Watch, 7 December 2017.

[26] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل دين ليبي، تونس، شباط/فبراير 2018.

[27] تقرير استخباري ليبي بتاريخ آذار/مارس 2017، سُرب لمجموعة الأزمات. ظهرت مقتطفات من هذا التقرير على وسائط التواصل الاجتماعي في العام 2017. في حالة هدم الأضرحة السلفية في مدرسة عثمان باشا الساقزلي في طرابلس في أواخر العام 2012، يقول الشهود إن قوات الأمن التي نفذت عملية الهدم كانت بقيادة عبد الرؤوف كارة، الذي كان أصلاً قائد ميليشيا مهمة في طرابلس حينذاك دون أن يكون معروفاً بصلته بالمداخلة. فيما يتعلق بالصعود اللاحق لكارة، انظر الجزء الثالث، ب. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مدرسين صوفيين في المدرسة، طرابلس، 2013. رجل مسن كان يعمل في مسجد وضريح زليتن أخبر مجموعة الأزمات بعد أيام من الهجوم أن "القاعدة أتت وهدمت الضريح." مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، زليتن، أيلول/سبتمبر 2012. أحد المدرسين في مدرسة عثمان باشا، ممن أدانوا الهجوم على التلفزيون، قتل في ظروف غامضة بعد ذلك بوقت قصير، وهرب عدد من المدرسين الآخرين إلى المنفى. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال دين صوفيين، طرابلس، 2013.

[28] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي زيدان، تونس، نيسان/أبريل 2018.

[29] نشرت هذه الفتوى على يوتيوب لكنها لم تعد متوافرة. أشير إليها في آذار/مارس 2017 في التقرير الاستخباري الليبي.

[30] استمر المداخلة لاحقاً في حملتهم بشأن مسألة الشريعة في الدستور، مستخدمين سيطرتهم على الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية في شرق ليبيا لمحاولة التأثير على الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أكاديمي في شرق ليبيا مقرب من الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، تونس، أيلول/سبتمبر 2018.

[31] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عارف النايض، تونس، شباط/فبراير 2019. في حين يتهم المداخلة بأنهم يشكلون تهديداً على المجتمع، فإن النايض وكثير من الليبيين الآخرين الذين يعارضون الإسلاميين السياسيين يحذرون من استهداف المداخلة بشكل خاص؛ فمن وجهة نظرهم، لا يقل الإخوان المسلمون والسلفيون الجهاديون إثارة للانقسام عن المداخلة.

عمل الردع، وهي مجموعة مسلحة فيها مكون مدخلي قوي، في العام 2014، قائلاً إنه لولا حمايتهم، لكانت المؤسسات الحكومية قد سقطت ربما في أيدي مقاتلي الدولة الإسلامية".[32] رجل أعمال من طرابلس عبر عن وجهة نظر مماثلة عندما قال:

> أنا لا أشاطرهم أيديولوجيتهم لكني لا أرى فيهم مشكلة كبيرة بالمقارنة مع المجموعات الجهادية. في الوقت الراهن، لديهم دور يلعبونه في توفير الأمن وكثيرون يقبلون بهم. لكن سيكون هناك رد فعل إذا استخدموا ذلك بشكل أكثر قوة للدفع بأجندتهم الدينية.[33]

لكن حتى المسؤول في المؤسسة الحكومية المقتبس أعلاه عبر عن مخاوف حيال التحول الذي شهده المداخلة من قوة حماية قبل بضع سنوات إلى لاعب عسكري مهم يحمل أيديولوجيا غير متسامحة وطموحات سياسية غير معروفة.[34]

بعض المسؤولين الذي تربطهم علاقات وثيقة بالمجموعات المدخلية يرفضون تماماً وجود مشكلة، بشكل أساسي لأنهم لا يعتبرون المداخلة مجموعة متجانسة ذات أجندة تغييرية معرّفة بوضوح. على حد تعبير وزير في الحكومة المؤقتة في المنطقة الشرقية:

> لا يشكل المداخلة مشكلة لنا. أولاً، إنهم ليسوا تنظيماً له مشروع وأجندة واضحة. بهذا المعنى، فإنهم مختلفون جداً عن الإخوان المسلمين والجهاديين، ولهذا السبب حكمنا بالسجن في عهد القذافي على أعضاء من الإخوان المسلمين والجهاديين لكن ليس على السلفيين. علاوة على ذلك، فإن هؤلاء القادة السلفيين في ليبيا اليوم رجال بسطاء. إنهم لا يمتلكون الثقل الفكري وعمق المعرفة التي تمتلكها المجموعات الأخرى. بالكاد يحمل أي منهم شهادة عليا.[35]

وبشكل مماثل أيضاً، فإن عدداً من الليبيين العاديين في شرق وغرب ليبيا على حد سواء أشاروا إلى أنهم لا يعتبرون المداخلة مصدراً للمخاوف.[36]

رغم ذلك فإن النفوذ المتزايد للمداخلة أمر ملفت. لقد انضموا تدريجياً إلى قوات الشرطة المحلية وباتوا في نظام السجون في عدة أجزاء من البلاد، بما في ذلك المدينتين الأكثر أهمية، طرابلس وبنغازي. وقد سمح هذا لهم بالتأثير بمؤسسات حكم مهمة والسيطرة على المؤسسة الحكومية التي تدير الأوقاف والمساجد، والتي يمكنهم أن يمارسوا من خلالها نفوذاً كبيراً على المدارس الدينية والمجتمعات المحلية.

---

[32] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، 2017 (ومرة أخرى في نيسان/أبريل 2019).

[33] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، آذار/مارس 2018. على نحو مماثل، قال استشاري أجنبي يزور طرابلس بانتظام إنه يشعر بدرجة أكبر من الأمن تحت حماية الردع، المجموعة المسلحة التي يهيمن عليها المداخلة والتي توفر الأمن أيضاً لمصرف ليبيا المركزي وحكومة الوفاق الوطني: "لا أتفق مع أيديولوجيتهم، وهي تشكل تحدياً؛ لكن عندما أزور طرابلس، أفضل الاعتماد على هؤلاء الرجال في الأمن أكثر من أي مجموعة أخرى. إنهم منضبطون. هذا هو الفرق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مالطا، أيلول/سبتمبر 2018.

[34] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، 2018 (ومرة أخرى في نيسان/أبريل 2019). وعلى نحو مماثل، فإن مسؤولين آخرين في مؤسسات حكومية كانوا أقل حماسة، وأشاروا إلى ما قالوا إنه التهديد الناجم عن اللاعبين السياسيين ذوي الدوافع الدينية داخل الأجهزة الأمنية. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، 2019.

[35] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع وزير في الحكومة التي تتخذ من المنطقة الشرقية مقراً لها، بنغازي، آذار/مارس 2019. كما عبر عن وجهات نظر مماثلة قائد قوة الشرطة في بنغازي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بنغازي، آذار/مارس 2019.

[36] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان في الخُمس، وطرابلس، وبنغازي، تشرين الثاني/نوفمبر 2018 – آذار/مارس 2019.

III. دور المداخلة في المجموعات المسلحة

وفّر الصراع الذي بدأ في العام 2014 فرصاً للمداخلة لحمل السلاح. في بنغازي، وشعوراً منهم بالاضطهاد بسبب اغتيال عدد من السلفيين النشطين في القطاع الأمني في عامي 2013 و2014 من قبل مسلحين غير معروفين،[37] انضموا إلى عملية الكرامة وهي التحالف الذي يضم عسكريين وقوات محلية أطلقها في أيار/مايو 2014 خليفة حفتر، الذي كان ضابطاً كبيراً في جيش القذافي وغادر البلاد وتحول إلى المعارضة في ثمانينيات القرن العشرين، وعاد إلى البلاد بعد العام 2011. تناغم خطاب حملة حفتر، الذي وصف عمليته بأنها "حرب على الإرهاب" ووصفهِ للإخوان المسلمين بأنهم "العدو الرئيسي"، مع عداء المداخلة القديم للإخوان والإسلاميين الآخرين.[38] منذ البداية، وصم حفتر وقواته خصومهم ومنتقديهم غير الإسلاميين – بما في ذلك حلفائهم السابقين وأحياناً حتى المسؤولين غير الليبيين – بأنهم أعضاء في الإخوان ومتعاطفين معهم، ما كان يعني أن عمليته نشرت شبكة واسعة النطاق.

دفعت المخاوف من أن حفتر أراد فرض نفسه كحاكم عسكري، إضافة إلى حصيلة الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران/يونيو 2014، التي بدا أنها تغير الاتجاه السياسي لصالح عملية الكرامة التي يقودها، دفعت تحالف من المجموعات المسلحة الإسلامية وغير الإسلامية المعادية لحفتر وحلفاءه لإطلاق عملية فجر ليبيا، لإخراج القوات المتحالفة مع حفتر من العاصمة. أتاح هذا التحول مجالاً سمح للمجموعات المسلحة في طرابلس والتي تضم المداخلة في صفوفها للتوسع. رغم أن العديد من رفاقهم المداخلة في شرق ليبيا كانوا قد انضموا إلى حفتر حينذاك، فإن أولئك الموجودين في طرابلس ركزوا بدلاً من ذلك على بناء شبكة نفوذهم داخل المؤسسات من خلال الانضمام إلى بعض أكبر المجموعات المسلحة في العاصمة والتعايش – ولو بقلق – مع مجموعات مسلحة أخرى كانوا، لولا ذلك، مختلفين معها، سياسياً وعقائدياً.

آ. في الشرق

دفع اغتيال عدة سلفيين في بنغازي من أواسط العام 2013 وحتى مطلع العام 2014 – وخصوصاً قتل العقيد كمال بزازة، وهو إمام معروف كان يعمل أيضاً في مديرية أمن بنغازي – إضافة إلى العداء القديم مع الإخوان المسلمين والإسلاميين الآخرين، دفع مدخليي المدينة إلى الانضمام إلى عملية الكرامة، وهي الحملة التي شنها ضد الإسلاميين، بعد إطلاقها في أيار/مايو 2014 بوقت قصير. كان المقاتلون المداخلة جزءاً من عدة وحدات شاركت في الحملة في بنغازي والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك في قوات الصاعقة الخاصة، لكنهم شكلوا أيضاً مجموعات مسلحة سلفية بشكل واضح تحت مظلة عملية الكرامة.

انضمت المجموعات المسلحة المدخلية إلى الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر اعتباراً من العام 2014 – ومنذ مطلع العام 2018 بتشجيع علني من المدخلي نفسه، الذي أصدر فتوى داعمة لحفتر – وأصبح محورياً في قوته القتالية.[39] نظراً لتمكينهم نتيجة لذلك، فإن رجال الدين المداخلة يهيمنون الآن على الفرع

[37] قتل أكثر من 500 شخص، بشكل رئيسي من رجال الأمن، ونشطاء سياسيين وقضاة، في سلسلة من الاغتيالات في شرق ليبيا بين عامي 2012 و2014. وما يزال الفاعلون غير معروفين. يعتقد بأن عمليات القتل كانت مدفوعة بمزيج من الانتقام، وتسوية الحسابات، والنزاعات القبلية، والخلافات الدينية والجرائم العادية. لكن العديد من أسر الضحايا يوجهون أصابع الاتهام إلى المسلحين الإسلاميين؛ بينما يتهم آخرون الموالين للقذافي بتنظيم عمليات القتل. انظر Hanan Salah, "Counting the Dead in Benghazi", *Foreign Policy*, 6 June 2014.

[38] انظر خالد محمود، "خليفة حفتر يتعهد بـ 'تطهير' ليبيا من الإخوان المسلمين"، **الشرق الأوسط**، 20 أيار/مايو 2014. عند سؤاله عما إذا كان يعتزم "تطهير" جميع الأراضي الليبية من الإخوان، أجاب: "نعم، بشكل كامل. أنا لا أبحث عن المصالحة. هناك عدو واحد، وهو الإخوان المسلمين، المرض الخبيث الذي يسعى إلى الانتشار في عظام العالم العربي".

[39] انظر الفيديو الذي يصور تشجيع المدخلي الصريح على دعم حفتر في خطبة ألقاها في 22 شباط/فبراير 2018، https://www.youtube.com/watch?v=4HAywsUtjF4، (تم الرجوع إليه آخر مرة في 17 شباط/فبراير 2019. قبل ذلك الحين، كان المدخلي قد احتفظ بموقف غامض بشأن الحكومة الليبية التي ينبغي لأتباعه دعمها. في تسجيل يعود إلى نيسان/أبريل 2016، بعد شهر فقط من وصول حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة، قال لأتباعه إن عليهم أن يظلوا موحدين وأن يدعموا فقط أولئك الذين يتبعون الإسلام وتطبيق الشريعة، لكنه لم يحدد أي من الحكومات الليبية الثلاث المتنافسة في ليبيا ينبغي عليهم إطاعتها. انظر https://www.youtube.com/watch?v=1bjR68rDGqU. (تم الرجوع إليه آخر مرة في 17 شباط/فبراير 2017). في هذا التسجيل، يلح أتباعه الليبيون عليه بشأن ما إذا كان ذلك يعني اتباع الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة أو تلك المعينة سابقاً من قبل البرلمان الليبي قبل العام 2014، المؤتمر الوطني العام، والتي يقولون إن كليهما تدعمان تطبيق الشريعة. يجيب المدخلي: "أنا لا أثق بهم [الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة]. ابقوا مع أولئك الذين يريدون تطبيق دستور يلتزم بالشريعة" – وبذلك يقصد ضمناً دون تسميتها علناً، الحكومة المعينة من قبل المؤتمر الوطني العام. لم يذكر حفتر أو السلطة التي تتخذ من شرق ليبيا مقراً لها.

الشرقي للهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية، وهي المؤسسة الحكومية التي تدير المساجد.[40] لقد أصدرت اللجنة العليا للإفتاء التابعة للهيئة أحياناً فتاوى دينية مسيسة للغاية، بما في ذلك عدة فتاوى تتعلق بالصراع، حيث تشجع على سبيل المثال الناس على القتال مع الجيش الوطني الليبي ضد أعدائه، الذين تصفهم بـ "الخوارج".[41] لقد أدت جهود الهيئة في محاولة فرض أجندتها العقائدية إلى الاصطدام بعبد الله الثني، رئيس الحكومة غير المعترف بها المتحالفة مع حفتر والتي تتخذ أيضاً من شرق ليبيا مقراً لها. في كانون الأول/ديسمبر 2018، حاول الثني كبح جماح مدير الهيئة العامة، متهماً إياه باستيراد أيديولوجيات خارجية مضرة بالانسجام الاجتماعي والأمن الوطني.[42]

في حين ينزع حفتر إلى التقليل من أهمية دورهم – لأنه يتعارض مع محاولاته تصوير نفسه على أنه قائد جيش محترف وشرعي وتقديم عملية الكرامة لليبيين والحلفاء العرب على أنها "ضد الإسلاميين"، بينما يقدمها للغرب على أنها "علمانية" – فإن المداخلة الذين انضموا إلى عملية حفتر كان ينظر إليهم على أنهم المقاتلين الأكثر تصميماً. مؤيدوهم في شرق ليبيا غالباً ما يصفونهم بأنهم "العمود الفقري" للهجوم أو "قوات الاقتحام في عملية حفتر".[43] على حد تعبير أحد مستشاري حفتر السابقين، فإن "المداخلة هم الذين قاموا بالقتال الحقيقي من أجل حفتر. لقد تعرضوا لخسائر فادحة في الأرواح".[44] شخصية أخرى من شرق ليبيا لاحظت أنه في بعض الأحيان أرسل المقاتلون المداخلة في عمليات ما كان مقاتلون آخرون لينضموا إليها لأسباب قبلية، وقال: "إن حقيقة أن المداخلة مدفوعون بأيديولوجيا تعلو على الاعتبارات القبلية تعني أنهم كانوا مفيدين في الحالات التي كان المقاتلون الذين انضموا إلى عملية حفتر يترددون في القيام بها بسبب الحساسيات القبلية".[45]

في طليعة المجموعات المدخلية الشرقية كانت كتيبة التوحيد، التي تأسست في بنغازي في المراحل الأولى من عملية الكرامة، ومجموعة أخرى بقيادة أشرف المبار تُعرف باسم كتيبة السلفية. كان المبار يظهر بشكل متكرر في صور مع حفتر وكان يتم استقباله من قبل حلفاء حفتر في مجلس النواب في مدينة طبرق الشرقية. في حزيران/يونيو 2017، لاحظت لجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا أن القادة السلفيين في تحالف حفتر كانوا قد دعوا إلى "إعدام المرتدين". كما ذكرت اللجنة إفادات تتعلق بـ "قسم خاص" في سجن قرنادة في شحات، في شرق ليبيا، يشرف عليه عضوان من كتيبة التوحيد، حيث يزعم أن عمليات ضرب وتعذيب تجري هناك.[46] رعت التوحيد أعضاء في أجدابيا والبيضاء قبل أن يصدر حفتر مرسوماً في شباط/فبراير 2017 بحل الكتيبة، حيث انضم أفرادها إلى تشكيلات أخرى، بما في ذلك وحدة جديدة سميت الكتيبة 210، التي تنشر حساباتها على وسائط التواصل الاجتماعي بشكل متكرر مديحاً للمدخلي.[47]

أتى قرار حل كتيبة التوحيد بعد أن بدأ سكان بنغازي بطرح أسئلة حول أهدافها بعيدة المدى والأشخاص المرتبطين بها، خصوصاً أيديولوجيتها المحافظة المتشددة.[48] مع تقدم حفتر في بنغازي اعتباراً من 2015 فصاعداً، سيطر المداخلة على المساجد والمؤسسات الدينية. بل إن بعض السكان بدأ يطلق عليهم "أنصار شريعة" أخرى – في إشارة إلى المجموعة السلفية الجهادية التي وحدت صفوفها مع التحالف المعادي لحفتر المعروف بمجلس شورى ثوار بنغازي.[49] على حد تعبير أحد سكان بنغازي، "دعمنا حفتر للتخلص

[40] كالعديد من المؤسسات العامة، فإن الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية انقسمت إلى فرعين متنافسين شرقي وغربي منذ العام 2014.

[41] يمثل الخوارج طائفة مسلمة منشقة عرفت باستخدام العنف والمعتقدات المتشددة ظهرت في القرن الأول من العصر الإسلامي. في سياقه الراهن، يستخدم مصطلح الخوارج للتنديد بالخصوم الدينيين (بمعنى أنهم "خرجوا" عن "الطريق الصحيح") وبشكل أكثر تحديدا، المجموعات الجهادية مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية.

[42] بيان صادر عن مكتب عبد الله الثني، 26 كانون الأول/ديسمبر 2018.

[43] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين أوروبيين، تونس، آذار/مارس 2018؛ ومقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من بنغازي، تونس، آذار/مارس 2018 وفي بنغازي آذار/مارس 2019.

[44] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار سابق لحفتر، كانون الثاني/يناير 2018.

[45] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر سكايب مع محلل يعمل في شرق ليبيا، كانون الثاني/يناير 2018. بالنظر إلى أن تحالف حفتر يعتمد على الدعم من توازن دقيق للقبائل الشرقية البارزة. فإن بعض العمليات التي تستهدف أعضاء في تلك القبائل كانت تعتبر حساسة في الميزان القبلي الإجمالي.

[46] انظر "رسالة مؤرخة 1 حزيران/يونيو 2017 من لجنة الخبراء بشأن ليبيا التي تأسست بموجب القرار 1973 (2011) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن"، UNSC S/2017/466، 1 حزيران/يونيو 2017. تأسست لجنة الخبراء لمساعدة لجنة العقوبات بشأن ليبيا التي شكلها مجلس الأمن في تنفيذ ولايتها من خلال تقديم تقارير وتوصيات للجنة.

[47] انظر حساب المكتب الإعلامي للكتيبة 210 على فيسبوك، https://www.facebook.com/ المكتب-الإعلامي-للكتيبة-210-مشاة-آلية-1656572557936303.

[48] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من بنغازي، تونس، آذار/مارس 2018.

[49] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من بنغازي، تونس، آذار/مارس 2018.

من أنصار الشريعة والآن نرى هؤلاء الناس يتمكنون نتيجة لذلك. إنهم مسلحون، وهم سلفيون متشددون ويحاولون فرض أفكارهم علينا. ما الفرق بين الاثنين؟"[50]

كما أتى قرار حفتر بحل كتيبة التوحيد بعد ظهور مخاوف متنامية بين شخصيات عسكرية محورية داخل تحالفه حول دور المداخلة والحاجة إلى تخفيف النفوذ السلفي في الجيش الوطني الليبي بشكل عام.[51] وبسبب الطريقة التي بنى فيها حفتر تحالفه اعتباراً من أيار/مايو 2014 فصاعداً، حيث جمع ضباطاً مستائين في الجيش مع قوات قبلية، أو سلفية أو مناطقية ومتطوعين مدنيين مسلحين، فإن الخطوط بين المقاتلين النظاميين وغير النظاميين تتلاشى في كثير من الأحيان. رغم حل كتيبة التوحيد، احتفظ المداخلة بنفوذهم في دوائر الجيش الوطني الليبي، حيث اخترقوا الوحدات النظامية للجيش والبنية الأمنية الأوسع في بنغازي.[52]

إحدى الوحدات التي يهيمن عليها المداخلة في الجيش الوطني الليبي هي كتيبة طارق بن زياد. لفتت هذه الكتيبة الانتباه في شباط/فبراير 2017. بعد نشر فيديو لإعدام من اشتبه بأنه مقاتل في تنظيم الدولة الإسلامية من بنغازي. في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، اعتقل أحد أفراد الكتيبة، محمد الفكري، من قبل أفراد في الجيش الوطني الليبي في بنغازي لعلاقته بما بدا أنه إعدام دون محاكمة لـ 36 رجلاً في بلدة الأبيار التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي.[53] طبقاً لتقارير إعلامية محلية، فإن أحد أولئك الذين قتلوا، قتل على ما يزعم لأنه كان صوفياً؛ فقد كان رجلاً متديناً في الواحدة والسبعين من العمر، الشيخ مفتاح البكوش الورفلي.[54] في آذار/مارس 2018، انضمت الكتيبة إلى عملية شنها حفتر في منطقة سبها جنوب ليبيا وشاركت في هجوم آخر في جنوب ليبيا في كانون الثاني/يناير 2019، حيث انضمت إلى المجموعات المسلحة التي يهيمن عليها المداخلة.[55] كما شاركت أيضاً في معركة درنة، حيث استمر القتال حتى شباط/فبراير 2019.[56] في نيسان/أبريل 2019، تحركت قوات حفتر، المعززة ببعض المجموعات المدخلية، على طرابلس بهدف ظاهري هو إخضاع الميليشيات المحلية، وعزل الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة والسيطرة على السلطة.

كما كان نفوذ التيار المدخلي في الجيش الوطني الليبي واضحاً في زيارة قام بها إلى ليبيا في مطلع العام 2017 أسامة العتيبي، وهو داعم مدخلي من السعودية، بدعوة من القيادة العامة للجيش الوطني الليبي. قام العتيبي بجولة ألقى فيها الخطب في شرق ليبيا ودعي لزيارة الزنتان من قبل قائد المنطقة العسكرية الغربية في الجيش الوطني الليبي، إدريس مادي. ودفعت خططه لإلقاء محاضرات في طبرق – المدينة الشرقية التي يتخذ مجلس النواب منها مقراً له – دفعت إلى احتجاجات من قبل رئيس البلدية وسكان آخرين.[57]

[50] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر سكايب مع أحد سكان بنغازي، شباط/فبراير 2016.

[51] طبقاً لأحد مستشاري حفتر السابقين، فإن قادة رئيسيين في عملية الكرامة، بمن فيهم ونيس بوخمادة قائد قوات الصاعقة الخاصة وجمال الزهاوي قائد شهداء الزاوية (21)، عبروا عن مخاوفهم من نفوذ المدخلي المتزايد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2018.

[52] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري حفتر السابقين، كانون الثاني/يناير 2018. في آذار/مارس 2019، ادعى مسؤولون من بنغازي أن بعض الأعضاء السلفيين في كتائب الجيش الوطني الليبي كانوا قد اعتقلوا، في إشارة إلى أن ثمة عكساً للسياسة المتبعة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مدني من بنغازي، بنغازي، آذار/مارس 2019.

[53] انظر "Libya: Mass Extra-Judicial Execution", Human Rights Watch, 29 November 2017.

[54] انظر "بعد العثور على جثمان شيخ الطريقة .. الصوفية تتوعد بالثأر انتقاماً للشيخ"، موقع ليبيا ستاند، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (تم الرجوع إليه آخر مرة في 1 نيسان/أبريل 2019).

[55] بدأت "عملية فرض القانون" في 19 آذار/مارس 2018 بعد انتهاء أمد الإنذار الذي وجهه حفتر مطالباً الأجانب بمغادرة جنوب ليبيا – في إشارة إلى المرتزقة التشاديين والسودانيين. في حين أن الأهداف المعلنة للعملية كانت استعادة الأمن للجنوب، فإن حفتر سعى لتوسيع نفوذه إلى منطقة محورية استراتيجياً وإخراج المقاتلين التشاديين والدارفوريين غير المتحالفين مع الجيش الوطني الليبي.

[56] كما في بنغازي، ذكر سكان من درنة أن المداخلة سيطروا على المسجد وأزالوا الأدبيات التي يعترضون عليها. مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات بالبريد الإلكتروني مع سكان من درنة، تشرين الأول/أكتوبر 2018. في مطلع العام 2018، دعا رجل الدين المدخلي أبو عبد الرحمن المكي الموالي للجيش الوطني الليبي إلى الجهاد ضد المجموعات المسلحة المعادية لحفتر التي تسيطر على درنة في شرق ليبيا عندما زار قوات الجيش الوطني الليبي التي كانت تقصف المدينة حينذاك. انظر فيديو على صفحة غرفة عمليات شهداء عين مارة، 4 شباط/فبراير 2018، على الموقع https://www.facebook.com/381378748865684/videos/576575569346000/.

[57] "لا أحد يستطيع أن يوقفني"، قال العتيبي لوسائل الإعلام الليبية، التي ذكرت أيضاً أنه زار طبرق تحت حماية عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب. خلال زيارته، لفت العتيبي النظر إلى مقابلات كان قد أجراها وأصر فيها على أن الأرض مسطحة ولا تدور حول الشمس. كما أنه أدان التقاليد الليبية المتمثلة بالاحتفال بالمولد النبوي. انظر "رغم معارضة الأمن والبلدية .. العتيبي يصل طبرق وسط حراسة مشددة"، **الوسط**، 14 شباط/فبراير 2017، على الموقع http://alwasat.ly/news/libya/124686.

اللجنة العليا للإفتاء التي يهيمن عليها المداخلة في شرق ليبيا طلبت صراحة من القيادة العامة للجيش الوطني الليبي ورئاسة أركانه السماح لجنودهم بإطالة لحاهم وهو ما كان محظوراً في الجيش الليبي.[58] من الملفت ملاحظة العدد الكبير من أفراد الجهاز الأمني في شرق ليبيا الذين يطلقون لحاهم الآن ويحلقون شواربهم على الطريقة السلفية. وقد أثار هذا مخاوف حول المدى الذي حققته الأيديولوجيا المدخلية في اختراق الجيش الوطني الليبي. على حد تعبير أحد الأكاديميين في بنغازي: "هذا يظهر نفوذ المداخلة في القطاع الأمني. كان إطلاق اللحى أمراً غير وارد من قبل في الجيش أو الشرطة الليبيين لكن المناخ يشجعها الآن".[59]

لقد أصدر المدخلي عدداً من الفتاوى المتعلقة بالصراع الليبي من السعودية؛ ومعظمها كشف عن أجندة تركز بشكل أساسي على محاربة الأعداء الأيديولوجيين (خصوصاً الإسلاميين الآخرين) بدلاً من الوقوف إلى أحد جانبي الصراع المؤسساتي بين السلطات الغربية والشرقية. في شباط/فبراير 2015، أصدر فتوى يحظر فيها المشاركة في المعركة بين قوات حفتر والقوات المعادية له في غرب ليبيا، حتى مع انضمام السلفيين إلى تحالف حفتر. لكن في العام التالي أصدر فتوى أخرى يدعو فيها جميع السلفيين في ليبيا إلى مواجهة سرايا الدفاع عن بنغازي، وهي مجموعة مسلحة شكلها عسكريون ورجال ميليشيات معادين لحفتر، بما في ذلك العديد من الإسلاميين الذين كانوا أعضاء في مجلس شورى ثوار بنغازي.[60] كانت سرايا الدفاع عن بنغازي قد حصلت على موافقة المفتي العام في طرابلس، الصادق الغرياني، وهو أحد أشد منتقدي المدخلي وأتباعه.

في فتوى أخرى نشرها على موقعه الخاص في تموز/يوليو 2017، أشار المدخلي مرة أخرى إلى بنغازي ودعا السلفيين إلى صد "عدوان" الإخوان المسلمين، الذين وصفهم بأنهم "أكثر خطراً على السلفيين من اليهود والنصارى".[61] انتُقدت فتوى العام 2016 من قبل الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية ومقرها طرابلس، التي اتهمت المدخلي ليس فقط بالتحريض بل أيضاً بإساءة تمثيل القتال في بنغازي.[62] كما أدينت من قبل الإخوان المسلمين الليبيين، الذين دعوا حكومة الوفاق الوطني لمناقشة ما وصفوه بـ "التدخل الصارخ الذي يؤدي إلى الاحتكاك بين الليبيين والسلطات السعودية".[63]

لقد تطورت مقاربة المدخلي إلى احتضان أكثر صراحة لحفتر، خصوصاً بعد نجاح الأخير في فرض سلطته في شرق ليبيا. في مطلع العام 2018، وزع أتباع المدخلي في ليبيا رسالة صوتية حث فيها شيخهم أتباعه صراحة على التوحد خلف حفتر.[64] بالمقابل، بدأ حفتر يدافع علناً عن المداخلة بوصفهم حلفاءه، وأصر – في مقابلاته مع وسائل الإعلام الأجنبية على الأقل – على أنهم يؤمنون بسلطة الدولة ويحترمون

[58] انظر فتوى صادرة عن اللجنة العليا للإفتاء، على الموقع https://www.aifta.net/archives/787.

[59] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أكاديمي من بنغازي، أيلول/سبتمبر 2018.

[60] انظر "ربيع المدخلي يدعو إلى ثورة سلفية ضد الإخوان في ليبيا"، **ليبيا المستقبل**، 10 تموز/يوليو 2016. لم يعد الفيديو الذي أعلن هذه الفتوى متوافراً على يوتيوب.

[61] انظر ربيع المدخلي، "نصيحة للمسلمين عموماً والسلفيين خاصة، في ليبيا وغيرها من البلاد الإسلامية"، 4 تموز/يوليو 2017، على الموقع http://www.rabee.net/ar/articles.php?cat=8&id=319.

[62] انظر "بيان الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية بخصوص منشور الشيخ ربيع المدخلي حول تدخله في الشأن الليبي"، فيسبوك، 11 تموز/يوليو 2016، على الموقع https://www.facebook.com/AwqafLibya/photos/a.545007992198220/1240189876013358/?type=3&theater.

[63] انظر "بيان الإخوان المسلمين الليبيين بشأن الأوضاع الراهنة"، IkhwanWeb، 19 تموز/يوليو 2016، على الموقع http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=32600. نادراً ما تكون العلاقة بين الدولة السعودية ورجال الدين الأفراد علاقة واضحة ومن الصعب تأكيدها. تقع الهيئات الدينية في السعودية تحت أنظمة، وتوجيه ورعاية وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد. عملياً، يعمل رجال الدين بدرجات متفاوتة من الاستقلال عن تفسيرات الشريعة المقرة رسمياً. ضمن معايير معينة، سمحت السعودية الحديثة بنطاق من التفسيرات للمذهب الحنبلي، الذي يعتبر أحد المذاهب الرئيسية في الفكر الإسلامي. ورغم أن ذلك معيار غير مثالي، فإن قرب أحد رجال الدين من مؤسسات الدولة يمكن أن يشكل مؤشراً على انسجامه مع السلطات الحكومية والأمنية حيال قضايا معينة. لقد ارتبط المدخلي بشكل وثيق بالدولة السعودية طوال مسيرته؛ فقد رأس كلية الحديث في إحدى المؤسسات الفكرية الدينية الرئيسية التي تمولها حكومة المملكة، وهي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وكان أحد رموز تيار من رجال الدين عُرف بالجامع، كانوا بين أول منتقدي ما يُسمى بحركة الصحوة الإسلامية في السعودية. اكتسبت حركة الجامع حظوة بين العديد من أفراد العائلة المالكة، بمن فيهم وزير الداخلية السابق الأمير نايف، وعينوا تالياً في مواقع رئيسية في المؤسسة الدينية في التسعينيات والعشرية الأولى من الألفية. اكتسب المدخلي شخصياً سمعة بأنه داعم للمهادنة وداعم متحمس لآل سعود. لكن العديد من رجال الدين يعتقدون أن المدخلي أصبح مثيراً للجدل في السنوات الأخيرة وأن نفوذه في السعودية تراجع، وأصبح ظاهرة عابرة للبلدان دون قاعدة حقيقية في المملكة. للمزيد من المعلومات، انظر Stephen Lacroix, *Awakening Islam* (Cambridge, MA, 2011); Nabil Mouline, *The Clerics of Islam: Religious Authority and Political Power in Saudi Arabia* (Hartford, CN, 2014); and Meijer, "Politicising Al-Jarh wa-l-Taʿdil", op. cit.

[64] انظر الحاشية 39 حول دعوة المدخلي الصريحة لدعم حفتر.

الهيئات المنتخبة ديمقراطياً.[65] كما قلل أفراد الحلقة الداخلية لحفتر من أهمية القضية عندما طرح دبلوماسيون ونشطاء هواجسهم حيال مواقف المدخلي من الأقليات الدينية والمجتمع المدني.[66] طبقاً لفاضل الديب، المستشار السياسي لحفتر:

> نحن في مرحلة نرحب فيها بكل من يرغب بالقتال مع الجيش الوطني الليبي. لا نستطيع أن نقول لا للسلفيين، ولا للأمازيغ [البربر، الذين ينتمي كثيرون منهم إلى المذهب الإباضي في الإسلام والذين يعتبرهم المداخلة مرتدين] أو أي شخص آخر. طالما أنهم يحترمون القانون العسكري ولا يقومون بالدعوة الدينية وهم في الجيش، يمكنهم الانضمام إليه.[67]

ب. في الغرب

في حين أن المداخلة أعضاء في عدد من المجموعات المسلحة الأصغر في سائر أنحاء غرب ليبيا، خصوصاً في صبراتة، وصرمان والزاوية، وكذلك في العديد من وحدات مكافحة الجريمة (وهي في العادة جزء من جهاز الشرطة التابع لوزارة الداخلية) في مختلف البلدات، فإن القوة الأكبر التي يلعب فيها المداخلة دوراً واضحاً هي قوة الردع الخاصة، المعروفة اختصاراً بالردع.[68] الوحدة، التي يقودها عبد الرؤوف كارة، تابعة رسمياً لسلطة وزارة الداخلية (رغم أنها تعمل بشكل مستقل عملياً) وهي إحدى أكبر التشكيلات الأمنية في العاصمة. يقع مقر الردع في طرابلس في مطار معيتيقة، لكنها تشغّل وحدات أصغر في مناطق أخرى وتطمح إلى افتتاح المزيد من الفروع في سائر أنحاء البلاد.[69]

تقدم الردع نفسها على أنها قوة شرطة بشكل رئيسي تقوم بعمليات ضد المجرمين، بمن فيهم المتاجرين بالبشر، ومهربي السلاح، وتجار المخدرات والمختطفين. كما أنها تركز بشكل كبير على مكافحة الإرهاب، وتعتقل من يشك بانتمائه إلى تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة في سجنها في مجمع معيتيقة حيث تجري عمليات ترسيخ التعاليم الدينية.[70] العديد من كبار الشخصيات والجنود العاديين في الردع مداخلة منتظمون، وبعضهم معروف بتشدده وعدد قليل منهم يعرفون على أنفسهم بالتحديد على أنهم من طلاب حفالة.[71] لكن الردع تضم أيضاً ضباط أمن احترافيين غير أيديولوجيين من حقبة القذافي، انضم العديد منهم إلى القوة منذ العام 2015.[72]

قائد الردع، كارة، ليس مدخلياً هو نفسه، لكنه محافظ متشدد (فهو على سبيل المثال لا يلتقي بالنساء) ويلتزم باللباس السلفي. يشير رجال الدين إلى أنه يتبع منهجاً سلفياً مهادناً آخر وهو مذهب سلفي يعرف بالألباني سبق ظهور المدخلية.[73] الضباط الكبار في الردع ينكرون بشدة أن للمجموعة أي توجه أيديولوجي. ضابط رفيع المستوى عبر عن ذلك في أعقاب اشتباكات في طرابلس في أيلول/سبتمبر 2018 (يضعها بعض خصوم الردع صراحة على أنها محاولة لطرد "الميليشيات الأيديولوجية"):

---

[65] انظر Laurent De Saint Perier, "Khalifa Haftar: 'La Libye n'est pas encore mûre pour la démocratie'", *Jeune Afrique*, 5 February 2018. لدى سؤاله عن السلفيين في هذه المقابلة، قال حفتر: "إنهم حلفاؤنا فعلاً. إنهم يؤمنون بسلطة الدولة، ويحترمون الهيئات المنتخبة ديمقراطياً وهم أسوأ أعداء داعش [تنظيم الدولة الإسلامية] والإسلام المتعصب".

[66] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين، تونس، آذار/مارس 2018. في مؤتمر عقد في واشنطن في أيار/مايو 2017 نظمه المجلس الوطني للعلاقات الأميركية الليبية، وهو مجموعة مناصرة، سألت الناشطة من بنغازي، زهراء لانغي عبد الباسط البدري، وهو شخص مقرب من حفتر وكان حينها السفير الليبي في السعودية، حول النفوذ المتنامي للمداخلة. ضحك البدري والتف على السؤال لكنه أجاب لاحقاً مقللاً من أهمية تلك الهواجس.

[67] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بنغازي، تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

[68] أحد رجال الأعمال في طرابلس جادل بأن هذا كان جزءاً من استراتيجية لتوسيع انتشارها: "استخدمت الردع علم وحدات مكافحة الجريمة للتوسع خارج طرابلس. وتمكنت بذلك من التمركز في السبيعة، والخُمس، وصبراتة ووادي ربيعة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيار/مايو 2018.

[69] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني في طرابلس، تونس، نيسان/أبريل 2018.

[70] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محادثين على اتصال مع أقارب المحتجزين، تونس، آذار/مارس 2018. مسؤولو الردع يقولون إن السجن في معيتيقة يحتوي 500 من مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية، والعديد منهم أجانب. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضباط كبار في الردع، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2018. الهواجس بشأن إدارة السجن دفعت المجلس الرئاسي لإصدار مرسوم في أيلول/سبتمبر 2018 يؤسس فيه لجنة لمراجعة حالات المحتجزين لتحديد "وضع احتجازهم وانسجامه مع الإجراءات القانونية".

[71] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي ليبي، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

[72] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أفراد في الردع وأشخاص مرتبطين بها، طرابلس، 2015، وتونس، 2018.

[73] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل دين، تونس، شباط/فبراير 2018. يتبع التيار الألباني تعاليم رجل الدين الإسلامي محمد نصر الدين الألباني، الذي مارس التدريس بشكل أساسي في سورية، وهو المنظر الرئيسي لفكرة ولي الأمر.

يتهمنا الناس بأننا مداخلة، لكن لا صلة لنا بذلك. كارة مسلم معتدل بسيط. ما المدخلية على أي حال؟ إنه رجل في الخليج يصدر فتاوى. من المبالغة الاعتقاد بأن مثل ذلك الرجل لديه القدرة على حشد القوات في ليبيا. نحن لسنا ميليشيا؛ نحن قوة تابعة لوزارة الداخلية. نحن جميعاً ضباط ذوي رتب عسكرية، بما في ذلك كارة الذي يحمل رتبة رائد.[74]

لكن ثمة علامات على أن التيار المدخلي داخل الردع يزداد قوة، حيث يشتكي بعض الأعضاء السابقين وغيرهم من المرتبطين بالقوة بأنها باتت مدفوعة أيديولوجياً أكثر مما ينبغي.[75] لقد اتهمت شخصيات بارزة من صوفيي ليبيا أفراد الردع بأنهم يشاركون بالهجمات على المساجد والأضرحة الصوفية في طرابلس.[76] كما اعتقل ضباط الردع رجال دين ومسؤولين من دار الإفتاء التي تتخذ من طرابلس مقراً لها ومن الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، يعارضون التيار المدخلي. تزامنت ملاحقة الردع لأفراد مرتبطين بمجلس شورى ثوار بنغازي وسرايا الدفاع عن بنغازي في طرابلس مع صدور رسائل المدخلي حول الحاجة لردع المجموعات المرتبطة بالإخوان المسلمين أو بالمفتي العام في طرابلس، الصادق الغرياني.[77]

تصاعدت التوترات بين المداخلة المسلحين في طرابلس وحلقة الغرياني – والعديد منهم كانوا قلقين أصلاً من سيطرة المداخلة على عدد من مساجد المدينة – في أواخر العام 2016 عندما اختفى نادر العمراني، وهو عضو بارز في دار الإفتاء التابعة للغرياني والذي كان قد انتقد المداخلة علناً، في أعقاب سلسلة من عمليات الخطف المتبادلة.[78] أحد أعضاء اللجنة التي شكلت من قبل الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها للتحقيق في القضية قال: "كان العمراني عالماً محترماً يحظى بالنفوذ ويشكل تحدياً للمداخلة. على عكس كثيرين غيره، لم يكن يخشى انتقادهم علناً، سواء في المسجد أو على التلفاز.[79]

في الشهر التالي، انتشر فيديو يظهر فيه رجل يدّعي بأنه قاتل العمراني (لم يتم العثور على جثة العمراني)، ادعى بأن جهاز مكافحة الجريمة، وهو إحدى الوحدات الفرعية للردع والمعروف بقوة العناصر المدخلية فيه، كان قد قتله. وقال الرجل: "أردنا قتل الشيخ لأنه يقدم أيديولوجيا مختلفة عن تلك التي يقدمها رجال الدين والعلماء السلفيين، خصوصاً تعاليم ربيع المدخلي"، وأضاف أنه كان قد تصرف بناء على أوامر من الداعية المدخلي المصري البارز محمد سعيد رسلان.[80] الردع ورسلان كلاهما أصدرا بيانات تنكر أي صلة لهما باختفاء العمراني وما ذكر عن مقتله.[81]

على قناته التلفزيونية، أدان الغرياني القتل المزعوم وأدان المدخلية كمظهر من مظاهر التدخل السعودي في ليبيا، وقال: "نريد من الأيديولوجيا المدخلية السعودية أن ترفع أيديها عن الأزمة الليبية. نعرف أن المداخلة

[74] في سلسلة من البيانات أصدرت في أيلول/سبتمبر 2018، أشار صلاح بادي من مصراتة – وهو أحد قادة تحالف الصمود المعادي لحكومة الوفاق الوطني – إلى وجود "ميليشيات أيديولوجية" في طرابلس، في إشارة محددة إلى الردع بصفتها مجموعة "مدخلية"، على أنها أحد أسباب انضمام قواته إلى الحشد في العاصمة وحولها في ذلك الشهر، "المنصة تنشر رسالة صلاح بادي إلى سوق الجمعة"، موقع المنصة، https://elmanassa.com/news/view/20341. (تم الرجوع إليه آخر مرة في 9 نيسان/أبريل 2019). أدى الحشد إلى أسابيع من القتال وما لا يقل عن 115 قتيلاً، معظمهم مدنيين. فرضت على بادي لاحقاً عقوبات من قبل مجلس الأمن لدوره في أحداث العنف. انظر https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1970/materials/summaries/individual/salah-badi. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضباط كبار في الردع، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2018.

[75] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، أيار/مايو 2018.

[76] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع صوفيين ليبيين، تونس، أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2018. طبقاً لهيومان رايتس ووتش، فإن "رجل دين تربطه علاقات بالصوفيين في طرابلس قال إن قوات الردع الخاصة، التي فرضت سيطرتها على الحي، قامت عمداً بتخريب مسجد سيدي أبو غرارة الصوفي الذي يعود إلى القرن السادس عشر. في 20 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت قوات الردع الخاصة بياناً تنفي فيه مسؤوليتها وتتعهد بمحاسبة المسؤولين عن ذلك". انظر "Libya: New Wave of Attacks Against Sufi Sites", Human Rights Watch, 7 December 2017.

[77] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أشخاص على علاقة بمجلس شورى ثوار بنغازي وسرايا الدفاع عن بنغازي، تونس، آذار/مارس 2018.

[78] انظر "مداخلة فضيلة الشيخ د. نادر العمراني بخصوص الموقف من فتوى الشيخ ربيع المدخلي الداعية للقتال إلى جانب حفتر"، فيديو، صفحة دار الإفتاء على فيسبوك، 11 تموز/يوليو 2016 على الموقع: https://www.facebook.com/IFTALibya/videos/1163447350372023/.

[79] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو لجنة التحقيق، آب/أغسطس 2018.

[80] رسلان، وهو عضو سابق في التنظيم المصري للإخوان المسلمين، بات أحد كبار منتقدي التنظيم الآن وأحد أكثر أتباع ربيع المدخلي تأثيراً في العالم الإسلامي.

[81] انظر Moutaz Ali, "Man confesses to Omrani murder, links to Radaa alleged", *Libya Herald*, 21 November 2016, at: https://www.libyaherald.com/2016/11/21/man-confesses-to-omrani-murder-links-to-rada-alleged/.

هنا في ليبيا هم الذين قتلوا العمراني، لأنه معتدل في الإسلام وهم متطرفون".[82] الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية ومقرها طرابلس حظرت لاحقاً أحد عشر إماماً مدخلياً من إلقاء الخطب في مساجد المدينة وحظرت الأدبيات الدينية المرتبطة بالمدخلي ورسلان.[83]

لقد غذت التصورات بأن التيار المدخلي يزداد قوة داخل الردع وفي طرابلس بشكل عام صدامات بين الردع ومجموعات مسلحة أخرى، خصوصاً مجموعات حي تاجوراء القريب من قاعدة معيتيقة التي تتخذ منها الردع مركزاً لها. عيسى منصور، عضو مجموعة مسلحة من تاجوراء تعرف بالكتيبة 33 التي هاجمت مقر الردع في كانون الثاني/يناير 2018، قال:

> ليسوا مختلفين عن تنظيم الدولة الإسلامية. إنهم يستلهمون أيديولوجيا خارجية وهذا غير مقبول بالنسبة لنا. إنهم يستهدفون الصوفيين والإباضيين. وهم ضد الانتخابات، في حين أننا نريد دولة مدنية ديمقراطية. إذا ظلت إمارة الردع هذه موجودة بعد عام من الآن، سترون حرباً ضدها.[84]

مسؤولو الردع يقولون إن خصومهم، الذين شنوا هجمات على قاعدتهم في معيتيقة، مهتمون فقط بإطلاق سراح المحتجزين في سجونهم، وادعوا أن "مشكلتهم مع الإرهابيين الذين نحتجزهم. لدينا نحو 500 عضو في تنظيم الدولة الإسلامية. نعتبر هؤلاء إرهابيين، بينما يعتبرونهم ثواراً.[85] عندما اندلعت المواجهات المسلحة في طرابلس في أواخر آب/أغسطس 2018، وجُرّت إليها الردع وقوات أخرى متحالفة مع حكومة الوفاق الوطني، ظهرت تقارير عن تنسيق بين العناصر المدخلية في الردع ورفاقهم من المداخلة في المدن الغربية الأخرى، بما في ذلك صرمان وصبراتة.[86] بعض الادعاءات التي بنيت عليها هذه التقارير تبدو مبالغاً بها، وتشير إلى نزعة بين أولئك الذين ينافسون الردع على السلطة لإبراز مكوناتها المدخلية كفزاعة عندما يناسبهم ذلك.

بعض أنصار المجموعات المسلحة التي حاربت الردع وحلفاءها في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2018 صوروا هجومهم على أنه يستهدف جزئياً مقاومة النفوذ المدخلي في المدينة وفي غرب ليبيا بشكل عام، وأشاروا إلى أنهم يرون أن هذه المقاربة المعادية للمدخلية تحظى بدعم واسع.[87] لكن بدا أن الاشتباكات أدت إلى حشد بعض العناصر المدخلية في طرابلس. نشر مسلحون مقنّعون فيديو على وسائط التواصل الاجتماعي أعلنوا أنفسهم فيه "قوة حماية طرابلس" وأعلنوا إطلاق "عملية بدر" ضد من وصفوهم بـ "المجرمين المرتدين والخوارج" – وهي لغة شبيهة بتلك التي يستخدمها المداخلة الذين يقاتلون مع حفتر في شرق ليبيا.[88]

الفصائل المعادية للمداخلة في غرب ليبيا تتهم حكومة الوفاق الوطني التي تتخذ من طرابلس مقراً لها ومجلسها الرئاسي، اللذان يرأسهما فايز السراج، بدعم وتمكين قوات الأمن المتحالفة مع المداخلة منذ تأسيس حكومة الوفاق الوطني في طرابلس في مطلع العام 2016.[89] ازداد ذلك الدعم وأصبح أكثر صراحة في أيار/مايو 2018، عندما وافق المجلس الرئاسي على القرار رقم 555، الذي أعاد تسمية الردع بـ 'جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب' ومنحها تفويضاً في سائر أنحاء البلاد.[90] منح هذا القرار للردع

---

[82] انظر "Murder of Fatwa House cleric ignites ire in Tripoli", *Libyan Express*, 26 November 2016, at: https://www.libyanexpress.com/murder-of-fatwa-house-cleric-ignites-ire-in-tripoli/.

[83] انظر Abdulkader Assad, "Tripoli Awqaf: Madkhali preachers not allowed to give religious speeches at mosques", *Libya Observer*, 24 November 2016, at: https://www.libyaobserver.ly/news/tripoli-awqaf-madkhali-preachers-not-allowed-give-religious-speeches-mosques.

[84] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عيسى منصور، عضو الكتيبة 33، طرابلس، أيار/مايو 2018.

[85] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضباط كبار في الردع، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2018.

[86] شملت هذه التقارير، ومعظمها تم تداوله على وسائط التواصل الاجتماعي، ادعاءات بأن مجموعات مدخلية مسلحة من عدة بلدات كانت قد تحركت نحو طرابلس لمساعدة الردع. تقارير ذات مصادر أكثر مصداقية أشارت إلى أن الردع كان قد نقل محتجزين لديه بواسطة الهليكوبتر من معيتيقة إلى صرمان، وهي بلدة تقع بين صبراتة والزاوية في غرب ليبيا، خشية شن هجوم على السجن. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2018.

[87] مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أشخاص على علاقة بالمجموعات المسلحة التي كانت تحارب الردع حينذاك، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2018.

[88] انتشر الفيديو على نطاق واسع وتم تبادله من قبل كثيرين بمن فيهم الصحفي محمد عبد السميع على تويتر، على الموقع: https://twitter.com/Mohammed_abdusa/status/1043120500636037121.

[89] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2018. فايز السراج هو رئيس المجلس الرئاسي في حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً ومقرها طرابلس. يفترض بالمجلس الرئاسي أن يكون هيئة لتقاسم السلطة مكون من تسعة أشخاص (استقال أربعة منهم أو جمدوا مشاركتهم في اجتماعات المجلس الرئاسي)، لكن السراج يوقع على العديد من القرارات والأنظمة الصادرة باسم المجلس الرئاسي دون التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.

[90] قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 555 لعام 2018، 7 أيار/مايو 2018.

صلاحيات جديدة واسعة، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز والمراقبة. بعد أن أثارت جهات ليبية ودولية، بما في ذلك منظمات حقوق إنسان، مخاوف، أرسل السراج القرار لوزارة الداخلية لمراجعته، لكن يبدو أنه نُفذ بصيغته الأصلية.[91]

سياسي من مصراتة عبر عن مخاوف واسعة الانتشار بأن الصلاحيات غير الرسمية للميليشيات المدخلية تقوض المؤسسات، وقال:

> يتمتع السراج و [محافظ مصرف ليبيا المركزي الصادق] الكبير بحماية كارة، لكن هذا خطير على المدى البعيد لأنه [كارة] ضد الدولة والأمة. الترتيب الذي عقدته الحكومة مع كارة يقوض النظام القضائي ويتلاعب بالنظام السياسي. كارة يعتبر أن السراج يعمل لصالحهم وبموجب أوامرهم. هذا خاطئ وخطير. الردع سرطان يتغذى على فشل الدولة.[92]

كما تنامت الهواجس من النفوذ المدخلي المتزايد داخل أجهزة الدولة وأيضاً داخل مؤسسات تستخدم قوات الردع لأمنها. مسؤول رفيع في إحدى تلك المؤسسات قال:

> في البداية رأينا فيهم الكثير من الخير. بدوا منضبطين، وقوة أمن فعالة قادرة على تنفيذ ما يطلب منها. لكننا قلقون على نحو متزايد. لقد بتنا نشك بالعناصر الأيديولوجية المتشددة داخل الردع ودرجة تغلغلهم داخل النظام. إنهم خطيرون بذلك المعنى. لكن السؤال يبقى: ما هي البدائل؟ إذا لم نتعامل معهم، ماذا يحدث؟[93]

ج. شبكة على مستوى البلاد؟

في حين يتركز النفوذ المدخلي في طرابلس وبنغازي، فإنه توسع أيضاً إلى مدن وبلدات وقرى أخرى، بما في ذلك المناطق النائية. إضافة إلى المداخلة المزروعين داخل وحدات مكافحة الجريمة وغيرها من قوات الأمن الرسمية، فإن المجموعات المسلحة ذات الصبغة المدخلية البارزة تلعب أدواراً محورية في عدة مدن، بما فيها سرت، والكفرة وصبراتة (حيث تصاعد نفوذ كتيبة الوادي، التي ترتبط بعلاقات مع الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، بعد صدامات بين مجموعات متنافسة في أيلول/سبتمبر 2017). أكاديمي من طرابلس لاحظ قائلاً: "المداخلة في كل مكان في ليبيا بدرجة أو بأخرى ويستقدمون بعضهم بعضاً".[94]

كان هناك وجود للمداخلة في سرت مسقط رأس القذافي قبل انتفاضة العام 2011، حيث كانوا يديرون عدة مساجد ومراكز تحفيظ قرآن. في آب/أغسطس 2015، قتل داعية محلي بارز اسمه خالد بن رجب الفرجاني على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية بعد أن انتقد التنظيم علناً بعد سيطرته على المدينة.[95] أطلق اغتياله محاولة انتفاضة شعبية قمعها تنظيم الدولة بوحشية. عدد من أولئك الذين هربوا من سرت، بمن فيهم شقيق الفرجاني، شكلوا لاحقاً كتيبة المشاة 604 بدعم من رفاقهم المداخلة في مجموعات أخرى، بما فيها الردع في طرابلس. انضمت الكتيبة 604 إلى التحالف الذي تقوده مصراتة المعروف بالبنيان المرصوص الذي شُكل لإخراج تنظيم الدولة الإسلامية من سرت، لكن طبيعته الأيديولوجية المميزة اجتذبت مقاتلين مداخلة من سائر أنحاء غرب ليبيا. كثيرون داخل تحالف البنيان المرصوص كانت لديهم مخاوف من الكتيبة 604 لنفس السبب.[96] ما تزال الكتيبة 604 لاعباً مهماً في سرت اليوم، حيث تقدم نفسها – على غرار الردع في طرابلس – كقوة شرطة؛ كما افتتحت مساجد ومدارس دينية جديدة.

تنامى النفوذ المدخلي في بلدة الكفرة الواقعة في واحة في الجنوب الشرقي شهدت قتالاً متكرراً منذ العام 2011 بين العرب من قبيلة الزوية (المهيمنة في المنطقة) وأقلية التبو (الذين تمتد مناطقهم على طول المناطق بين جنوب ليبيا وشمال تشاد). يبدو أن سُبل السلام، وهي مجموعة مدخلية مسلحة مرتبطة بالجيش الوطني الليبي جسرت الانقسام وتحتوي في صفوفها مقاتلين من الزوي والتبو – في مثال على أن

---

[91] انظر "Libya: Decree integrating Radaa forces into a new security apparatus overlooks need for accountability", Amnesty International, 21 June 2018.

[92] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي من مصراتة، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2018.

[93] مقابلة إلكترونية أجرتها مجموعة الأزمات، شباط/فبراير 2019.

[94] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أكاديمي من طرابلس، آب/أغسطس 2018.

[95] انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 178، **كيف صعد تنظيم الدولة الإسلامية وسقط ويمكن أن يصعد من جديد في المغرب العربي**، 24 تموز/يوليو 2017.

[96] لاحظ البعض أن الكتيبة كانت حريصة على الاستيلاء على المساجد في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية كما بدا أنها تحصل على تمويل خارجي. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في البنيان المرصوص، 2016.

الأيديولوجيا السلفية تفوق قوة الولاءات القبلية والعرفية. كما أن لسبل السلام علاقات بالمداخلة في الردع في طرابلس.[97]

في كانون الأول/ديسمبر 2017، اتهم أفراد في سبل السلام بتدنيس ضريح السيد محمد المهدي السنوسي، الشخصية المحورية في الطريقة الصوفية السنوسية، أهم الطرق الصوفية في ليبيا، والتي اتخذت من الكفرة مقراً لها في نهاية أواخر القرن التاسع عشر. ذكر أن السيارات التي استخدمت في الهجوم كانت تحمل شعار الجيش الوطني الليبي، وقلدت الغارات المدخلية الأخرى على المساجد والأضرحة الصوفية في مناطق أخرى من ليبيا.[98] حمل السكان مسؤولية الهجوم للداعي المدخلي البارز حفالة لتحريضه على الهجوم.[99] كان حفالة، الذي يقيم عادة بين طرابلس وصرمان في غرب ليبيا، قد زار الكفرة لإلقاء سلسلة من المحاضرات، هاجم خلالها الديمقراطية، والمجتمع المدني والصوفية.[100] أدين تدنيس مقام السنوسي من قبل حكومة الوفاق الوطني ودار الإفتاء، التي ادعت أن "[المداخلة] يرسلون إلى ليبيا من قبل السعودية لزعزعة استقرار البلاد وإفشال الثورة".[101]

يصعب التيقن من طبيعة العلاقة بين المداخلة الموجودين في الشرق وأخوتهم في الأيديولوجيا في غرب ليبيا، خصوصاً في غياب بنية حكومية على مستوى البلاد أو جيش أو قوات شرطة موحدة وبالتالي فإن العديد من المجموعات تجتمع حول دعاة أو قادة ميليشيات محليين، حتى لو كانوا يتشاطرون ولاءً مشتركاً للمدخلي وتلامذته. في الوقت الحاضر، تجنبت المجموعات المسلحة التي يهيمن عليها المداخلة رغم ارتباطها بفصائل متعارضة سواء كانت حكومة الوفاق الوطني أو الجيش الوطني الليبي والحكومة في البيضاء في الشرق – الصراع مع بعضها بعضاً، ربما في استراتيجية تهدف إلى ضمان استمرارها في توسيع نفوذها في سائر أنحاء البلاد. طبقاً للجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا، فإنهم يتبادلون المعلومات حول الأفراد الذين يشك بارتباطهم بتنظيمات إرهابية.[102]

أدى الامتداد المتنامي للسلفية المدخلية إلى تصاعد التوترات في عدة مدن وبلدات، ما نجم عنه مواجهات مسلحة بين الفصائل التي يهيمن عليها المداخلة وخصومهم. مسؤول أمني رفيع في حكومة الوفاق الوطني قال:

> لقد رأينا أصلاً بعض [التوترات] لكن هناك صدام أكبر قادم. في الشرق، سيكون هذا الصدام بين المداخلة وأفراد الجيش [بقيادة حفتر] الذين تحالفوا معهم من قبل لأن لهم قضية مشتركة. في الغرب، من المرجح أن يكون ذلك رد فعل من المجتمع بشكل عام ضد أجندتهم.[103]

مع احتشاد قوات حفتر على طرابلس، فإن السؤال الذي يُطرح هو ما إذا كان العناصر المداخلة في الردع سيغيرون ولاءهم وينضمون إلى إخوانهم المداخلة في الجيش الوطني الليبي. إذا توحدوا، فإنهم سيشكلون مجموعة أكثر قوة، خصوصاً إذا انتصر حفتر على أعدائه في طرابلس وشرع في بناء الجهاز الأمني في البلاد.

---

[97] مقابلات على الإنترنت أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من مدينة الكفرة، أيار/مايو 2018.

[98] تم تداول هذا الادعاء على شبكات التواصل الاجتماعي الليبية بعد الهجوم.

[99] مقابلة إلكترونية أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من الكفرة، أيار/مايو 2018.

[100] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من الكفرة، تونس، شباط/فبراير 2018.

[101] انظر "بيان دار الإفتاء بخصوص نبش القبور في الكفرة، واقتحام مسجد عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في طرابلس"، صفحة دار الإفتاء على فيسبوك، 2 كانون الثاني/يناير 2018: https://www.facebook.com/IFTALibya/posts/1698199093563510.

[102] لقد لاحظت لجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا النفوذ المتنامي للسلفية المدخلية داخل القطاع الأمني في شرق وغرب ليبيا في عدة تقارير. انظر "الرسالة المؤرخة في 1 حزيران/يونيو 2017 من لجنة الخبراء بشأن ليبيا التي تشكلت تنفيذاً للقرار رقم 1973 (2011) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن"، UNSC S/2017/466، 1 حزيران/يونيو 2017. تقرير مؤقت وضعته اللجنة في العام 2018 – لم ينشر، لكن تم تسريبه – لاحظ: "تتخصص المجموعات السلفية المدخلية في السيطرة على مراكز الاحتجاز وأجهزة المخابرات. إنهم يدعمون فصائل سياسية مختلفة لكنهم يتعاونون ويتبادلون المعلومات بشأن الأفراد المشتبه بانتمائهم إلى تنظيمات إرهابية". كما لاحظت اللجنة تقارير انتهاكات حقوق الإنسان من قبل مثل هذه المجموعات ضد المهجرين من بنغازي، والعائلات التي فيها أفراد ينتمون إلى "مجموعات مسلحة ثورية أو إسلامية" ورجال دين صوفيين وأتباعهم. وتضيف: "تستخدم الرواية المعادية للإرهاب التي طورتها هذه المجموعات للحصول على الدعم المالي والسياسي الذي تقدمه حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي، ولاكتساب الشرعية الدولية".

[103] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني في حكومة الوفاق الوطني، جنيف، نيسان/أبريل 2018.

IV. الأجندة المجتمعية والأيديولوجية للمداخلة

السؤال المحوري في المناظرة الليبية حول صعود المداخلة هو: كيف سيتطور التيار مع الأخذ بالاعتبار أن البيئة الراهنة في ليبيا ربما تشجع طموحات تتجاوز الجذور المهادنة ظاهرياً لهذه الأيديولوجيا. هذا الاحتمال يرعب عدداً من الشخصيات الرفيعة داخل القطاع الأمني في ليبيا بشكل عام، حيث يعتبر البعض السلفية المدخلية تحدياً رئيسياً لاستقرار البلاد، الآن وفي المستقبل.[104] مسؤول رفيع سابق في الحكومة الانتقالية عين بعد سقوط نظام القذافي قال:

> الطبيعة الخبيثة للمداخلة هي التي تثير أكبر القلق. الأمر لا يقتصر على انخراطهم العميق في القطاع الأمني وحسب، بل إنهم يحكمون قبضة قوية على الفضاء الديني في البلاد من حيث سيطرتهم الواسعة على المساجد والمؤسسات الأخرى. إن نجاح المداخلة في اكتساب مثل هذه القوة والنفوذ داخل المجالات الأمنية والدينية والاجتماعية في فترة قصيرة نسبياً يظهر أنهم لا يشبهون أي تيار آخر رأيناه منذ العام 2011. ينبغي لذلك، إضافة إلى غياب الوضوح حول أهدافهم بعيدة المدى، أن يثير قلقنا.[105]

هذا يعكس مخاوف أوسع حول التغييرات الاجتماعية – الثقافية التي سعى المداخلة لإحداثها، خصوصاً في شرق ليبيا، من خلال سيطرتهم على المؤسسات الرسمية وحملات التخويف.[106]

آ. السيطرة على المؤسسات الدينية

تمخض الانقسام السياسي الذي ظهر في أواسط العام 2014 عن حكومتين متنافستين في شرق وغرب ليبيا، وهو انقسام مستمر رغم الاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر 2015 وتأسيس حكومة الوفاق الوطني في طرابلس. تمثلت إحدى تبعات هذا الانقسام في تأسيس عدد من مؤسسات الدولة الموازية في شرق ليبيا نظيرة لتلك التابعة لحكومة طرابلس. لقد كانت السيطرة على المؤسسات الدينية أولوية بالنسبة للمداخلة، خصوصاً وأن المؤسسة الدينية الرسمية في غرب ليبيا كانت (حتى أواخر العام 2018) تحت سيطرة خصومهم الأيديولوجيين. إن حقيقة أن دار الإفتاء في طرابلس يرأسها الغرياني، المقرب من عدد من المجموعات الثورية غير المدخلية إضافة إلى الإخوان المسلمين، تشكل نقطة خلاف مهمة.[107]

عندما ظهرت الحكومتان المتنافستان في العام 2014، أحدثت الحكومة الشرقية هيئتها الخاصة للأوقاف والشؤون الدينية (المعروفة اختصاراً بالأوقاف) ومن ضمنها اللجنة العليا للإفتاء. وكانت هاتان نظيرتان للأوقاف ودار الإفتاء في طرابلس.[108] بمرور الوقت، ومع تطور العلاقات بين حفتر والمداخلة، تم ترفيع أفراد مقربين من التيار إلى مناصب رئيسية في هذه المؤسسات، ما منحهم نفوذاً غير مسبوق في المساجد والمؤسسات الدينية، بما في ذلك الفروع المحلية لوزارة الأوقاف في سائر أنحاء شرق ليبيا.[109] على حد تعبير أحد سكان بنغازي:

> في بنغازي باتوا يسيطرون على جميع المساجد الآن، وأدبيات ربيع المدخلي في كل مكان بينما يتم استبعاد أعمال علماء آخرين، خصوصاً الذين يختلفون معهم. إنهم يدينون في خطبهم الإخوان المسلمين والإسلاميين الآخرين وأيضاً الصوفيين، والعلمانيين، والليبراليين وكل فكرة الديمقراطية والتعددية.[110]

---

[104] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني في حكومة الوفاق الوطني وأمنيين غربيين، جنيف وتونس، نيسان/أبريل 2018.

[105] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع سابق في الحكومة الانتقالية، تونس، أيلول/سبتمبر 2018.

[106] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء في المجتمع المدني من طرابلس وبنغازي، عبر الهاتف وفي تونس، شباط/فبراير – حزيران/يونيو 2018.

[107] يعرض الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية في شرق ليبيا التي يهيمن عليها المداخلة، http://www.aifta.net، عدداً من الفتاوى التي تدين الغرياني.

[108] في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، صوت مجلس النواب في طبرق على إقالة الصادق الغرياني كمفتي عام وحل دار الإفتاء في طرابلس. إلا أن هذا ليس له أثر فعلي.

[109] محمد الجراح، وهو باحث مقيم في شرق ليبيا، عبر عن الرعب الذي يشعر به على حسابه على تويتر حول طبيعة الخطب التي يلقيها الدعاة المداخلة في مساجد المنطقة: "حضرت إحدى هذه الخطب وشاهدت هجوماً شديداً على تنظيم الدولة الإسلامية، والإخوان المسلمين، والليبراليين، والعلمانيين، والصوفيين، والفلسفة والكتب". تغريدات لمحمد الجراح، @Eljarh, researcher, 1:40am and 1:54am, 28 January 2017.

[110] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان بنغازي، تونس، آذار/مارس 2018. حتى في درنة، وهي معقل تقليدي للسلفية الجهادية هوجمت من قبل قوات الجيش الوطني الليبي طوال العام 2018، سيطر السلفيون بسرعة على مكتب الأوقاف المحلي في

يبدو أن للمداخلة اليد العليا في معركة النفوذ للسيطرة على المؤسسات الدينية في طرابلس منذ أواخر العام 2018. في حين يبقى الغرياني، الذي كان خطابه العنيف وآراؤه المحافظة المتشددة حول الفصل بين الجنسين إشكالية، رئيساً لدار الإفتاء، فإن حلفاءه في أوساط المجموعات المسلحة يتراجعون وهو يقضي معظم وقته خارج ليبيا، رغم أنه يحافظ على ظهوره عبر قناته التلفزيونية، 'التناصح'، ووسائط التواصل الاجتماعي. حتى قبل أن يبدأ نفوذ الغرياني بالتراجع، كان المداخلة يحرزون تقدماً في السيطرة على عدد كبير من مساجد العاصمة، كما قال مسؤول ديني رفيع سابق، مضيفاً أن العديد من الفروع المناطقية لأوقاف طرابلس باتت أيضاً تحت سيطرتهم في البلدات التي لهم فيها وجود قوي. وأضاف، "يمكنني القول إن أغلبية مساجد طرابلس باتت الآن تحت نفوذ المداخلة. يشكل نفوذهم المتنامي مشكلة لأنهم يؤمنون بطريق واحدة وحسب. إنهم لا يقبلون العديد من مدارسنا التقليدية في ليبيا، وهذا يثير توترات خطيرة".[111]

في أواخر العام 2018، حقق المداخلة انتصاراً رئيسياً عندما أقنعوا فايز السراج، رئيس حكومة الوفاق الوطني في طرابلس بتعيين محمد الألباني، وهو داعية يعتبر على نطاق واسع متعاطفاً مع التيار المدخلي، رئيساً لأوقاف طرابلس، بدلاً من عباس القاضي، الذي كان مقرباً من الغرياني. يذكر أن السراج أجبر على الانحناء أمام ضغط المداخلة عندما هددوه بالانتقام بعد أن سمحت هيئة أوقاف طرابلس للصوفيين بإقامة احتفالات علنية بمناسبة المولد النبوي، وهي مناسبة شعبية للاحتفال بمولد النبي محمد، في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.[112] يعارض المداخلة احتفالات المولد الصوفية ويعتبرونها غير إسلامية.

بعد تعيينه، أصدر الألباني تراخيص لعدد من الدعاة المداخلة تسمح لهم بإلقاء الخطب والانخراط في أنشطة دينية أخرى في سائر أنحاء البلاد.[113] كما سعى الألباني لاستبدال مدراء فروع الأوقاف في سائر أنحاء غرب ليبيا بأشخاص من المداخلة، إلا أن جهوده عورضت في عدد من البلدات، بما في ذلك مصراتة، حيث تصاعدت التوترات بين المداخلة والمجموعات المسلحة ذات الصبغة الأكثر ثورية.

ب. أجندة اجتماعية محافظة متشددة ومثيرة للانقسام

في الشرق على نحو خاص، استعمل المداخلة هيئة الأوقاف الشرقية لتحقيق أجندتهم الأيديولوجية بعدة وسائل. في تموز/يوليو 2016، أصدرت الهيئة بياناً تقول فيه إن مسودة الدستور التي كانت تتم دراستها لا ينبغي الموافقة عليها لأن النص، كما ادعت، احتوى مخالفات للشريعة، خصوصاً بالإشارة إلى ما وصفه البيان بـ "الأمن الوطني" و"السلم الاجتماعي".[114]

عندما أقرت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور المسودة الأخيرة في العام التالي، حذرت اللجنة العليا للإفتاء مرة أخرى الليبيين من أن بعض أحكامه تخالف الشريعة، بما في ذلك فكرة المواطنة – خصوصاً فيما يتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء – والدفاع عن حرية التعبير والتجمع.[115] كما اعترضت اللجنة على أحكام تتعلق بتشكيل الأحزاب السياسية، التي وصفتها بمصدر للصراع والانقسام.

لقد أثارت بعض قرارات المؤسسات الدينية في شرق ليبيا الغضب على مستوى البلاد. في تموز/يوليو 2017، أصدرت اللجنة العليا للإفتاء فتوى تتهم أتباع الطائفة الإباضية في الإسلام، وهي واسعة الانتشار بين أقلية الأمازيغ (البربر) في ليبيا، بـ "الانحراف" والانتماء إلى عقيدة "كافرة".[116] اجتذبت الفتوى المتعلقة بالإباضيين إدانة واسعة. بيان مشترك أصدره أكثر من 200 سياسي، وأكاديمي، وصحفي وناشط ليبي "رفض بشكل قطعي الخطاب الديني الطائفي الذي يقسم الليبيين ويسعى لنشر خطاب الكراهية".[117] بالنسبة للمجموعات المسلحة التي يقودها أمازيغ في غرب ليبيا، فإن الفتوى غذت الشكوك حيال قوى ذات

أواخر العام 2018 مباشرة بعد إعلان الجيش الوطني الليبي سيطرته على المدينة. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان درنة، درنة، كانون الثاني/يناير 2019.

[111] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع سابق في الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية، تونس، آذار/مارس 2018.

[112] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل دين صوفي، تونس، شباط/فبراير 2019.

[113] مقابلات إلكترونية أجرتها مجموعة الأزمات مع أشخاص مقربين من الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية في طرابلس، كانون الأول/ديسمبر 2018 وكانون الثاني/يناير 2019.

[114] انظر "بيان الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية بالحكومة الليبية المؤقتة بشأن مسودة الدستور وما فيه من مخالفات وملاحظات"، 19 تموز/يوليو 2016، https://www.aifta.net/archives/data/.

[115] انظر "بيان اللجنة العليا للإفتاء بشأن مقترح مسودة دستور الصادرة في شهر يوليو 2017 م"، اللجنة العليا للإفتاء، 1 آب/أغسطس 2018، https://www.aifta.net/archives/data/.

[116] الفتوى وصفت الإباضيين بأنهم "ضالين وشاذين" وأنهم "كفار". انظر https://www.aifta.net/archives/421.

[117] انظر "Libya: Incitement Against Religious Minority", Human Rights Watch, 20 July 2017.

مكونات مدخلية مهيمنة، بما في ذلك الردع. على حد تعبير قائد أمازيغي: "المداخلة يجاهرون بالعداء للإباضيين؛ فكيف أستطيع، أنا كإباضي، أن أقبل بأن يمنحوا هذا القدر من السلطة؟"[118]

انسجاماً مع العقيدة المدخلية، أصدرت اللجنة فتاوى تمنع سفر النساء دون محرم؛ ودعت للفصل بين الجنسين في جميع التجمعات؛ وأدانت أي احتفال بالمولد النبوي، وهي تقليدياً مناسبة شعبية في ليبيا؛ وحظرت المظاهرات بشكل عام لأنها آثمة.[119] في تشرين الأول/أكتوبر 2018، أصدرت اللجنة بياناً – قرأ في المساجد في سائر أنحاء شرق ليبيا – يكرر إدانة المظاهرات، ويصفها بأنها "شر غربي".[120]

إضافة إلى المؤسسات الدينية، فإن العناصر المدخلية في الجيش الوطني الليبي والفروع الأمنية المرتبطة به يتصرفون وكأنهم "شرطة أخلاقية". عدة حوادث حصلت طوال العام 2017 أبرزت هذه الناحية من نفوذهم المتنامي. في كانون الثاني/يناير من ذلك العام، استولت عناصر مدخلية في مديرية الأمن المحلية على شحنة كتب مستوردة من مصر – بما في ذلك أعمال لفريدريك نيتشه، وباولو كويلو ونجيب محفوظ – في بلدة المرج. أدانوا ما أسموه "غزواً ثقافياً" للأدب غير الإسلامي، وادعوا بأن الكتب تحتوي مواداً إباحية ومعلومات عن الشيعة، والمسيحية والسحر. أصدرت هيئة الأوقاف الشرقية بياناً مطولاً بخصوص الحادث، متهمة "العلمانيين" بمحاولة تشجيع "الفساد الأخلاقي".[121]

رد أكثر من 130 كاتباً ومفكراً ليبياً في رسالة مفتوحة ينتقدون عملية مصادرة الكتب بأنها "إرهاب فكري" و"محاولة لإسكات الأصوات ومصادرة الرأي والفكر". وأشارت الرسالة إلى "عقيدة معينة" – دون أن تذكر السلفية الجهادية مباشرة – وحذرت:

> إن أفعال أتباع هذه العقيدة، بما في ذلك في المساجد، والمدارس، ووسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في العديد من المناطق الليبية، تهدد الانسجام الاجتماعي، وتزيد من التهديد للسلم المدني وتسهم في تعقيد الأزمة التي تواجهها البلاد.[122]

في الشهر التالي أصدر عبد الرزاق الناظوري، رئيس أركان الجيش الوطني الليبي والذي كان حينذاك الحاكم العسكري للمنطقة الشرقية، أمراً يحظر على النساء تحت سن الستين السفر إلى الخارج دون محرم. وجادل بأن الحظر كان ضروريا "لمقتضيات المصلحة العامة" و "للحد من النواحي السلبية لسفر النساء الليبيات إلى الخارج".[123] اتهم عدة مراقبين عناصر مدخلية داخل الجيش الوطني الليبي بالدفع لإصدار هذا الأمر.[124] ألغى الجيش الوطني الليبي الحظر بعد أيام – على الأرجح بسبب السخط الشعبي – واستبدله بأمر جديد يفرض قيوداً على السفر على جميع الليبيين، ذكوراً وإناثاً، بعمر 18 إلى 45 عاماً، بحيث يتوجب عليهم الحصول على إذن أمني قبل السفر إلى الخارج. فسر نشطاء المجتمع المدني، وخصوصاً النساء اللاتي كنا قد حشدن الدعم ضد الأمر الأصلي، القرار الجديد، الذي أشار إلى "الحاجة لوضع إجراءات لمواجهة المخاطر الخارجية التي تهدد الأمن الوطني"، بوصفه محاولة لتقييد نشاط المجتمع المدني، الذي يُنتقد بشكل منتظم من قبل رجال الدين المداخلة في المساجد التي يسيطرون عليها.[125]

في آذار/مارس 2017، أوقف مداخلة مرتبطين بالجيش الوطني الليبي مسيرة في بنغازي احتفالاً بـ "ساعة الأرض"، وهي حدث دولي نظمه صندوق الحياة البرية العالمي للتوعية البيئية، واعتقلوا عدداً من الأشخاص، بمن فيهم مصور لوكالة الصحافة الفرنسية كان قد التقط صوراً للفعالية. أصدرت هيئة أوقاف

---

[118] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد عسكري من أصل أمازيغي، تونس، أيار/مايو 2018.

[119] بعض المقربين من السلطات في شرق ليبيا ومن قوات حفتر حاولوا صد المخاوف حيال النفوذ المتنامي للمداخلة باتهام أولئك الذين يثيرون مثل تلك المخاوف بأنهم متعاطفين مع خصوم مثل الإخوان. أحد سكان بنغازي ومستشار للسلطات في شرق ليبيا أصر قائلاً: "أنا نادراً ما أرى [مداخلة] في الحياة اليومية في بنغازي. بالنسبة للساكن العادي في بنغازي فإن تلك الأشياء لا تمس حياته أو حياتها ما لم يكن مرتبطاً بالأيديولوجيا أو الأجندة المعاكسة". مقابلة إلكترونية أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2019.

[120] رئيس تحرير **ليبيا هيرالد**، سامي زابطية، نشر البيان على حسابه على تويتر، معبراً عن قلقه من محتواه: "الأوقاف التي تهيمن عليها السلفية المدخلية تدين المظاهرات بوصفها شراً غربياً وتفتي ضد المظاهرات وانتقاد الحاكم السياسي وتطلب إطاعة الحاكم! لو تركنا لهم لكنا ما نزال تحت حكم القاعدة اليوم!" @ZaptiaS 1:27am, 19 October 2018.

[121] انظر "خطبة معممة من إدارة شؤون المساجد في دور العلمانية في إفساد المجتمع بنشر كتب الضلالة والرذيلة وسبل الوقاية من شرها"، الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية، 25 كانون الثاني/يناير 2017، https://www.facebook.com/OqafLibya/posts/1388355771194970

[122] انظر "عشرات الكتاب والمثقفين يصدرون بيان إدانة لمصادرة الكتب"، **الوسط**، 23 كانون الثاني/يناير 2017.

[123] **"بوابة الوسط"** تنشر قرار الحاكم العسكري بمنع الليبيات من السفر دون محرم، **الوسط**، 199 شباط/فبراير 2017.

[124] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء في المجتمع المدني وناشطات من شرق ليبيا، تونس، آذار/مارس ونيسان/أبريل 2018.

[125] "عبير أمنينة: الحاكم العسكري جمد قرار منع الليبيات من السفر دون محرم"، **الوسط**، 21 شباط/فبراير 2017.

المنطقة الشرقية بياناً تقول فيه إن المسيرة كانت "آثمة" لأنها ضمت رجالاً ونساءً بشكل مختلط واتهمت المشاركين فيه بـ "الشيطنة".[126]

شخصية مدخلية محورية شاركت في وقف فعالية ساعة الأرض، هو عبد الفتاح بن غلبون، الذي يقود وحدة متحالفة مع قوات الصاعقة الخاصة التابعة للجيش الوطني الليبي، كان قد انتقد علناً اختلاط الطلاب الذكور والإناث في جامعات بنغازي. في كانون الأول/ديسمبر 2017، اعتقلت وحدة بن غلبون مطرباً شاباً بعد انتشار فيديوهات له وهو يغني في مدرسة ثانوية للبنات على وسائط التواصل الاجتماعي. اتهم بن غلبون المطرب بتشجيع الرذيلة. كما اعتقل مدير المدرسة.[127] لكن حتى الآن، ليس هناك علامة على تنفيذ الفصل بين الجنسين في جامعات بنغازي، حيث يختلط الطلاب الذكور والإناث علناً.[128]

منذ أواخر العام 2014، تعرض عدد من النشطاء في شرق ليبيا ممن حذروا علناً من القوة المتنامية للمداخلة في تحالف حفتر أو نشروا تعليقات على وسائط التواصل الاجتماعي تنتقد ممارساتهم ثقيلة الوطأة؛ وفي بعض الأحيان تم اعتقالهم.[129] ناشط من بنغازي قال:

> إنهم يستخدمون نفوذهم داخل الجهاز الأمني لتطبيق أجندتهم. إنهم مخيفون. كل من يتكلم ضدهم يتم استهدافه. والناشطون منا في المجتمع المدني أصبحوا قلقين جداً، لأننا نعرف أنهم يشكون بنا. إن الفضاء المتاح لأنشطتنا يتقلص.[130]

ثمة ديناميكيات مشابهة تجري في طرابلس وأجزاء أخرى من غرب ليبيا حيث للمداخلة وجود مسلح. في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أغلقت الردع فعالية للكتب المصورة في طرابلس واعتقلت المنظمين وبعض الحاضرين لانتهاكهم "الأخلاق والحشمة". في بيان لها، أضافت الردع أن مثل هذه الفعاليات "مدفوعة من الخارج وتستغل ضعف الإيمان الديني والإعجاب بالثقافات الأجنبية".[131] في أيار/مايو 2018، اعتقلت الردع رجلين كانا قد نظما جوائز سبتموس، وهو حدث إعلامي سنوي. أحد أقارب المعتقلين أخبر هيومان رايتس ووتش أنهم يعتقدون أن الرجلين ربما استهدفا لأن صور الاحتفال أظهرت اختلاطاً للنساء والرجال، وأن بعض النساء كنا يرتدين ثياباً تعتبرها الردع غير مقبولة.[132]

المداخلة ليسوا وحدهم في السعي لتحقيق أجندة محافظة متشددة معادية للمجتمع المدني، لكن النشطاء يقولون إنهم أسهموا في تعزيز هذه الأجندة وفرضوا على خصومهم الإسلاميين (خصوصاً الغرياني، المفتي الموجود في طرابلس) في غرب ليبيا اتخاذ موقف دفاعي.[133] إضافة إلى الهجمات المحددة على المجتمع المدني وسيطرتهم المتنامية على المساجد، فإن المداخلة نشروا نفوذهم أيضاً عبر الأنشطة الاجتماعية والإنسانية التي تجري في المساجد والجمعيات الخيرية الدينية، التي يزداد الطلب على خدماتها مع تردي القوة الشرائية للناس منذ العام 2014. كما أنهم أنشأوا شبكة واسعة من محطات الإذاعة التي تبث خطب المدخلي، وينشطون على الإنترنت حيث أنشأوا عدداً من المواقع، والمنتديات وصفحات التواصل

---

[126] انظر "Three including AFP photographer freed after 'sinful' Benghazi Earth Hour celebrations", *Libya Herald*, 29 March 2017.

[127] انظر "Anger grows over Benghazi entertainer arrest by Salafists", *Libya Herald*, 23 December 2017. في شباط/فبراير 2019، داهمت وحدة من قسم الرد السريع في شرطة بنغازي مهمتها حماية الآداب العامة (الإدارة العامة لحماية الآداب العامة) صالة أفراح في المدينة. ونشرت الوحدة صوراً للمداهمة على صفحتها على فيسبوك وشرحت أن ذلك كان حفلاً مختلطاً فيه عدد من الجنسيات: https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=262517848003479&id=227986778123253. تسبب الحادث في كثير من الجدل وتم على أثره استبدال جمال العمامي، وهو مدخلي محلي كان رئيساً للوحدة. كما أثارت نفس الوحدة غضباً في كانون الأول/ديسمبر 2018، عندما داهمت تجمعاً للنساء فقط في مقهى معروف في بنغازي واتهمت بعض النساء الموجودات بممارسة القمار. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من بنغازي، بنغازي، آذار/مارس 2019.

[128] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء من بنغازي، تونس، شباط/فبراير – نيسان/أبريل 2018.

[129] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء من بنغازي، تونس، شباط/فبراير – نيسان/أبريل 2018.

[130] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أكاديمي من بنغازي، تونس، شباط/فبراير 2018.

[131] انظر "Libyan Salafist-led force breaks up comic festival for 'indecency'", Reuters, 4 November 2017.

[132] "Libya: Armed Group Detains Media Figures", Human Rights Watch, May 2018.

[133] في كانون الأول/ديسمبر 2018، شن الغرياني هجوماً شرساً على المجتمع المدني، متهماً بعض النشطاء بالعمل مع السفارات الأجنبية لتعزيز المساواة بين الجنسين في ليبيا، وهو ما جادل بأنه غير إسلامي. كان الغرياني قد استخدم مثل ذلك الخطاب ضد المجتمع المدني من قبل لكن شراسة هجومه دفع بعض نشطاء المجتمع المدني إلى التكهن بأنه ربما يحاول مجاراة المداخلة، الذين لا يعارضهم عقائدياً فقط بل يعتبرهم منافسين له. إحدى الناشطات المقيمات في طرابلس قالت: "كان ذلك يشبه إلى حد بعيد الطريقة التي يتحدث بها المداخلة عنا. إن ذلك يعرضنا للخطر". مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات بالبريد الإلكتروني، كانون الأول/ديسمبر 2018.

الاجتماعي التي تحظى بالشعبية لنشر أيديولوجيتهم ولفرض رقابة مشددة على وسائط التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بأي انتقادات للمدخلي، أو أفكاره أو التيار المدخلي بشكل عام.

وأخيراً، تحركوا نحو قطاع التعليم الخاص، فافتتحوا مدارس في طرابلس وبنغازي ومناطق أخرى. لقد أثار المربّون مخاوف حول عدد المدارس التي تعمل دون ترخيص من وزارة التربية، وكيف يتم تمويلها وحول محتويات مناهجها خصوصاً في ضوء المنظور العام بأنها تشجع عدم التسامح. أكاديمي من بنغازي حذر قائلاً:

> إن نفوذهم هائل وعلى الناس أن يشعروا بالقلق. هذا يهدد أقليات مثل الصوفيين والإباضيين، وبرأيي، يهدد هويتنا الوطنية بشكل عام، لأن هذه الأيديولوجيا المستوردة تتعارض معنا. إن عدم اعتبار نفوذهم المتنامي مشكلة هو مشكلة بحد ذاته.[134]

في مطلع العام 2019، وافقت الحكومة الشرقية على طلب لتأسيس بعض مراكز التدريب الديني السلفية.[135] حتى في طرابلس، طلب المداخلة تفويضاً بفتح مراكز تدريب ديني، لكن هذه ما تزال قضية مثار جدل تتم مناقشتها داخل وزارة التربية في حكومة الوفاق الوطني.

حتى الآن، لم يحاول المداخلة تعديل النظام القانوني والقضائي، الذي يستند إلى القانون الوضعي على النمط الأوروبي. المجموعات الإسلامية المحافظة المتشددة الأخرى التي سعت إلى فرض أجندتها في الماضي (مثل المجموعات التي تعمل بوحي من القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية) بدأت باضطهاد القضاة والمحامين ومحاولة تفكيك المحاكم التي أدانوها بوصفها لا تلتزم بالشريعة. في حين أن المداخلة لم ينخرطوا في مثل هذه الممارسات، فإن منتقديهم يخشون أن المسألة مسألة وقت وحسب.[136] لكن بالنسبة للمدافعين عنهم، فإن مثل هذه المخاوف لا أساس لها.[137]

ج. ما الذي يريده المداخلة في النهاية؟

في الوقت الراهن، يبدو أن المداخلة أكثر اهتماماً بعقد تحالفات تكتيكية على المستوى المحلي، ربما كرد فعل على مراكز القوى المتعددة في ليبيا وفي غياب أي سلطة مركزية حقيقية. رغم فتوى المدخلي التي تحث أتباعه على التوحد خلف حفتر والجيش الوطني الليبي، فإن من المنطقي عملياً بالنسبة للفصائل المدخلية أن تتحالف مع كل من يعتبر سلطة في المناطق التي يعملون فيها. لقد أشار بعض الناس إلى أن موقفهم السياسي الذي يبدو متناقضاً قد يكون نتيجة التعليمات التي تصدرها السلطات في السعودية، التي تعترف رسمياً بحكومة الوفاق الوطني في طرابلس لكنها تدعم حفتر عملياً. لكن ثمة تفسير آخر محتمل. عارف النايض، السفير الليبي السابق في الإمارات العربية المتحدة والباحث الصوفي، قال:

> في أي خطاب حول السلفية ينبغي أن تعي المستويات المتعددة التي يعملون عليها: المستوى العقائدي، والاستراتيجي والتكتيكي. فقط عند التفكير في المستوى الاستراتيجي يمكنك أن تفسر الظاهرة الغريبة المتمثلة في قتال المداخلة على الجانبين المتعارضين للانقسام السياسي.[138]

لو أنهم اجتمعوا في تحالف رسمي يتجاوز ما يوجد بشكل غير مترابط اليوم، فإنهم سيشكلون كتلة قوية للغاية. يبدو أن عدداً من أتباع التيار ينظرون إلى البلد بوصفه فضاءً تجريبياً محتملاً لطموحات أكبر، رغم أن الطبيعة المحددة لهذه الطموحات تبقى غامضة – جزئياً لأن المداخلة سريون ومبهمون في طريقة تنظيم أنفسهم.

إن النفوذ الذي يمارسه المداخلة اليوم يطرح أسئلة (ويثير درجة من الرعب في أوساط منتقديهم) حول أثرهم على المسار السياسي، والاجتماعي والأمني طويل المدى لليبيا. لقد أثار وجود مثل هذا التيار المحافظ المتشدد داخل البنية التحتية الأمنية للبلاد أصلاً توترات مجتمعية وتسبب في أحداث عنف.

---

[134] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أكاديمي من بنغازي، أيلول/سبتمبر 2018.

[135] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل دين صوفي، تونس، شباط/فبراير 2019. أحد الوزراء من المنطقة الشرقية ممن شاركوا في هذه المسألة قال إن وزارة التربية في الحكومة المؤقتة في المنطقة الشرقية راجعت المنهاج والكتب التي سيتم تدريسها في هذه المؤسسات، التي تكافئ المدارس الثانوية، وأقرتها. وقال: "ليس هناك شيء خطير أو إشكالي في المواد التي سيتعلم منها الطلاب". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، بنغازي، آذار/مارس 2019.

[136] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال دين ونشطاء ليبيين، تونس وبنغازي، شباط/فبراير – آذار/مارس 2019.

[137] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قاضٍ ومسؤولين في الحكومة الانتقالية في المنطقة الشرقية، بنغازي، آذار/مارس 2019.

[138] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، شباط/فبراير 2019.

ويضاعف العداء الأيديولوجي الصريح الذي يحمله المداخلة للإسلاميين الوسطيين مثل الإخوان المسلمين التوترات ويجعل من تسوية الصراع الراهن أمراً صعباً. إن هذه العداوة تعكس بشكل خاص خطوط الصدع الإقليمية بين قطر وتركيا من جهة، اللتان دعمتا الإخوان وغيرهم من المجموعات الإسلامية، ومصر، والسعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى، التي دعمت حفتر وحلفاءه. علاوة على ذلك، فإن النزعة المحورية للمداخلة في تقديم الدعم غير المشروط للحكام من شأنه أن يعزز أي شخصية أو فصيل يسعى لفرض نفسه بطريقة غير ديمقراطية في الوقت الذي يدعي فيه امتلاكه للشرعية الدينية بالتحالف معهم.

إن كيفية تطور التيار المدخلي في ليبيا سيكون جزئياً انعكاساً لتطور علاقته بالقوى الخارجية، خصوصاً السعودية لكن أيضاً التيار المدخلي في مصر المجاورة. بصرف النظر عن العلاقة الأيديولوجية مع المدخلي، فإن منتقدي التيار في ليبيا يعبرون عن هواجسهم حيال وجود صلات محتملة بالحكومة السعودية أو أجهزتها الأمنية. البعض يصف المداخلة بأنهم "حصان طروادة" للنفوذ السعودي في ليبيا، رغم عدم وجود دليل على هذا حتى الآن. إن الشكوك الدائرة حول الدعم السعودي تنبع عادة من التصور القائل بأن العديد من المجموعات المسلحة المدخلية تنزع عادة لأن تكون أفضل تمويلاً وتجهيزاً من المجموعات الأخرى.[139] ثمة مؤشرات على أن الحكومة المصرية متخوفة من القوة والنفوذ المتناميين للمداخلة على الحدود مع شرق ليبيا وكيف يمكن لذلك أن يؤثر على مداخلة مصر، والذين يتركز معظمهم في الإسكندرية، التي تشكل مركزاً لليبيين الذين يعيشون في المنفى.[140]

[139] مسؤول رفيع سابق في الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية قال: "هذا ما يسأله الجميع: من أين يحصلون على المال لكل هذا؟ المال للعتاد العسكري الأفضل، المال لكل المساجد التي يسيطرون عليها والتي يفتتحونها، والمال لكل مشروعهم؟". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، آذار/مارس 2018.

[140] مسؤول في حكومة المنطقة الشرقية علق قائلاً: "قال المصريون إنهم قلقون من تنامي القوة العسكرية للمداخلة في شرق ليبيا. وكانوا قلقين من إمكانية انتقال ذلك إلى مصر مع مداخلتهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، آب/أغسطس 2018. في حين أن مصر متحالفة مع المداخلة في عدائهم للإخوان المسلمين، فإن السلطات المصرية قامت في أيلول/سبتمبر 2018 بحظر رجل الدين المدخلي البارز محمد سعيد رسلان من إلقاء الخطب. لرسلان، الداعية المصري الذي أنكر اتهامات بأنه كان ضالعاً في اختطاف وما زعم من قتل رجل الدين المدخلي نادر العمراني في طرابلس في العام 2016، أتباع كثر في ليبيا.

V. بناء سلام شامل

بالنظر إلى القدرات المحدودة للحكومتين الليبيتين المتنافستين (واعتمادهما على المجموعات المسلحة التي تحتوي على الأقل بعض العناصر المدخلية)، فإن غياب التقدم حتى الآن في المحاولات التي تقودها الأمم المتحدة لإعادة توحيد البلاد، والسياق الإقليمي الذي يفاقم الانقسامات الأيديولوجية، فإن التعامل مع التحدي الذي يشكله التيار المدخلي كقوة عسكرية وثقافية ليس أمراً بسيطاً ولا واضحاً. من المهم عدم المبالغة في تقدير التحدي المدخلي، كما يفعل بعض منتقديهم، بالنظر إلى أنه من الواضح أن صعودهم نتاج جملة واسعة من القضايا التي تؤثر في ليبيا – وخصوصاً انهيار سلطة الدولة وتكاثر المجموعات المسلحة. في الوقت نفسه، فإن معارضتهم للتيارات الدينية الأخرى (والعداء المتبادل لهذه المجموعات مع السلفية المدخلية) جزء من معركة أوسع على بناء شرعية السلطة الدينية في العالم الإسلامي. إلا أن ردود الفعل المحددة التي يثيرها صعودهم بين منتقديهم وكذلك بعض أشكال سلوكهم، تستحق الاهتمام.

ثمة بعض القواعد التوجيهية ذات الصلة بالجهود الرامية إلى بناء عملية سلام تدمج المكونين الأمني والسياسي للصراع. ينبغي على الحكومتين المتنافستين، والجهات البارزة الفاعلة في الصراع، بما في ذلك المجموعات المسلحة، والأمم المتحدة واللاعبين الخارجيين الضالعين في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع فعل ما يلي:

- ضمان معالجة الترتيبات الأمنية التي يتم تصميمها حالياً – سواء من خلال الجهود المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس والتي تسعى حكومة الوفاق الوطني لتنفيذها، أو القرارات الأمنية الأحادية التي ينفذها الجيش الوطني الليبي وحكومة المنطقة الشرقية التي تدعمه، أو الجهود المستقبلية لإعادة إحياء المبادرات التي وصلت حالياً إلى طريق مسدود لتوحيد قوات الأمن الليبية المتشظية – معالجة المشاكل التي يطرحها النفوذ الأيديولوجي لأي مجموعة مسلحة في الجهاز الأمني. وينبغي أن يشمل هذا أحكاماً بإدماج الأفراد في الأجهزة الأمنية طبقاً لمؤهلاتهم وليس طبقاً لانتماءاتهم الأيديولوجية أو غيرها، وأن تقوم الحكومتان المتنافستان بالقضاء على نفوذ الأيديولوجيات الدينية، بما في ذلك نفوذ المداخلة، في الأجهزة الأمنية.
- فرض مبدأ أن تكون المؤسسات الدينية الرسمية كيانات شاملة تعكس التيارات الدينية المختلفة في ليبيا. كما ينبغي على الحكومتين المتنافستين، وأيضاً أي حكومة وحدة وطنية يتم تشكيلها في النهاية أن تلغي أي فتاوى تعرض للخطر الأقليات الدينية في ليبيا وأن تؤكد على أن جميع التيارات والطوائف الدينية تستحق الحماية والتسامح – وهي حقوق ينبغي صيانتها دستورياً.
- الضغط على حكومة الوفاق الوطني والحكومة المنافسة لها في شرق ليبيا للسماح لمنظمات المجتمع المدني والعاملين فيه بالعمل بأمان دون مضايقة أو تهديدات، وعدم التسامح مع أي محاولة مستقبلية محتملة للتعدي على الجهاز القضائي أو تنفيذ فصل قسري بين الجنسين.
- تشجيع السعودية على ضبط سلطاتها الدينية والأفراد العاملين في الشأن الديني المقيمين على أراضيها ومنعهم من التحريض على العنف في ليبيا.

VI. الخلاصة

ينبغي على الليبيين والقوى الخارجية على حد سواء التصدي لحقيقة أن السلفية المدخلية تشكل ظاهرة متنامية في ليبيا، ظاهرة تصوغ بشكل كبير فضاءاتها الأمنية والدينية والاجتماعية. لقد مكن وجود المداخلة في المجموعات المسلحة وبدرجات متفاوتة من الشرعية في سائر أنحاء البلاد من السعي لتحقيق أجندة محافظة متشددة تهدف إلى تغيير المجتمع. في حين يمتدحهم البعض لما يعتقدون بأنه نزاهتهم واستعدادهم للتصدي للجريمة ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، فإنهم يبعثون الخوف على نحو متزايد في آخرين كانوا عرضة لاستهدافهم، بمن فيهم نشطاء المجتمع المدني، والصوفيين، والأقلية الأمازيغية وأعضاء الإخوان المسلمين. إن هذا الخوف يثير مقاومة بدأت أصلاً بالتعبير عن نفسها ليس من خلال مقاومة المجتمع المدني وحسب، بل عسكرياً، من خلال الاشتباكات بين المجموعات المدخلية المسلحة تسليحاً قوياً وخصومها في أجزاء أخرى من البلاد. ينبغي معالجة صعود التيار المدخلي بعقلانية، خصوصاً وأنه يحظى بالنفوذ لدى جهات أمنية مهمة وبالتالي من المرجح أن يلعب دوراً في أي حل سياسي للصراع. ينبغي أن يكون الهدف، كما هو الحال مع الطيف الواسع من اللاعبين السياسيين والعسكريين الذين يتمتعون بالنفوذ في ليبيا، هو جعلهم يلتزمون بأعراف سلوكية تساعد على التوصل إلى مثل ذلك الحل السياسي وتجعله دائماً. وهذا سيتطلب إقناعهم بضبط أجندتهم المجتمعية، والتي يُعتقد أنها الوجه الأكثر إثارة للانقسام في أيديولوجيتهم، وجعل الأطراف الليبية تلتزم بحد أدنى من التشميل في المؤسسات الدينية. إن فعل ذلك سيضع معياراً لا ينطبق فقط على مجموعات مثل المداخلة، بل أيضاً على مجموعات أخرى أدى سلوكها، سواء لأسباب أيديولوجية أو سياسية، إلى جعل الصراع الليبي أكثر تعقيداً وإثارة للانقسام.

طرابلس/بروكسل، 25 نيسان/أبريل 2019

الملحق آ: خريطة ليبيا

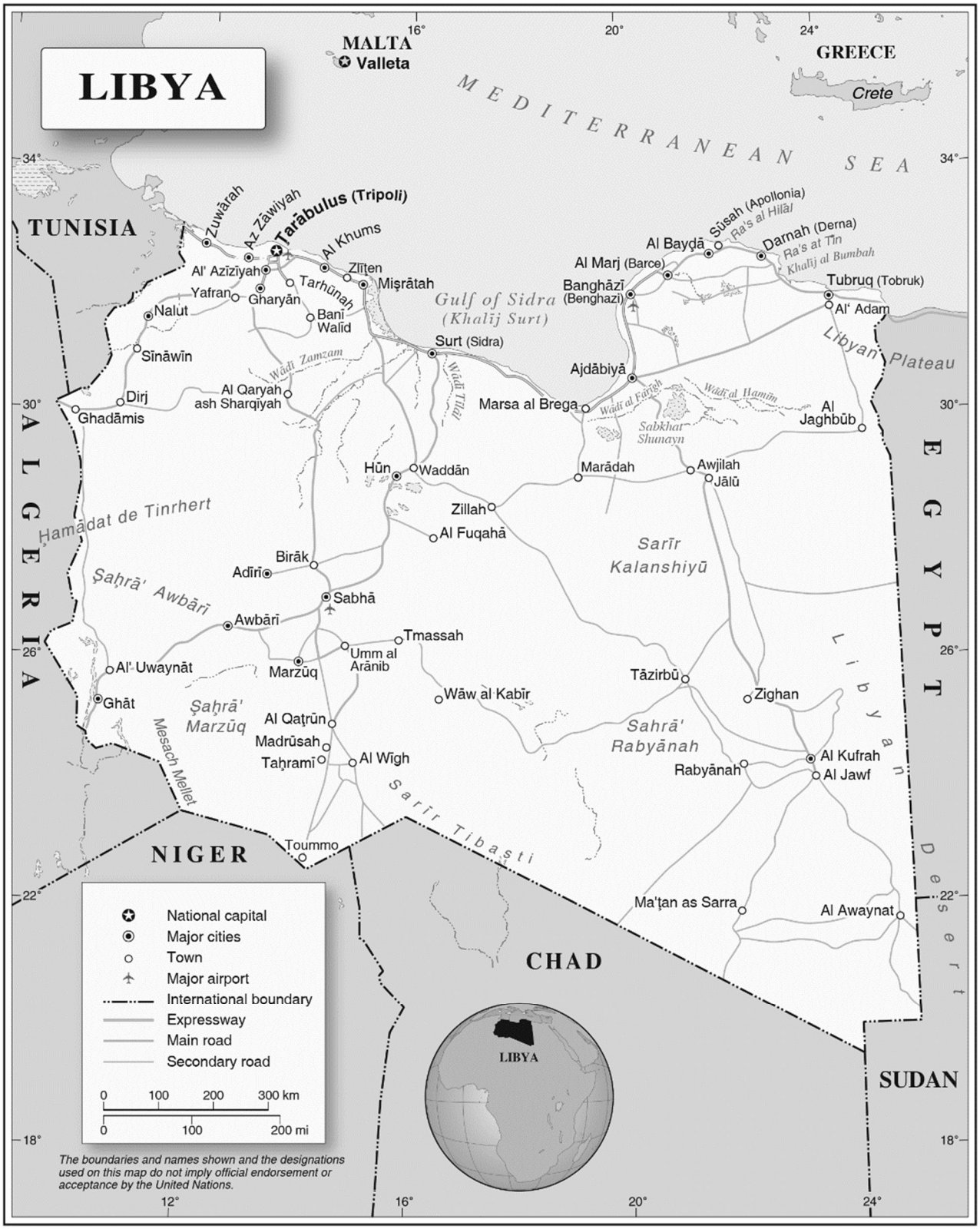

Map No. 3787 Rev. 10 United Nations
November 2015

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)

الملحق ب: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسووتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا والخليج. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-الفلسطينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وتبليسي، وتورنت، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، وزارة الخارجية الآيسلندية، وكالة المساعدات الأيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة خارجية ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة التنمية الدولية البريطانية، وزارة الخارجية القطرية، وزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة تشارلز كوخ، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماكآرثر، ومؤسسة كوريا، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، ومؤسسة يونيكوريا، ومؤسسة ويلسبرينغ الانسانية.

نيسان/أبريل 2019

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2016

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Israel/Palestine

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria, Middle East Report N°182, 8 February 2018 (also available in Arabic).

Averting War in Gaza, Middle East Briefing N°60, 20 July 2018 (also available in Arabic).

Rebuilding the Gaza Ceasefire, Middle East Report N°191, 16 November 2018 (also available in Arabic).

Defusing the Crisis at Jerusalem's Gate of Mercy, Middle East Briefing N°67, 3 April 2019 (also available in Arabic)

Iraq/Syria/Lebanon

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

The PKK's Fateful Choice in Northern Syria, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

Averting Disaster in Syria's Idlib Province, Middle East Briefing N°56, 9 February 2018 (also available in Arabic).

Winning the Post-ISIS Battle for Iraq in Sinjar, Middle East Report N°183, 20 February 2018 (also available in Arabic).

Saudi Arabia: Back to Baghdad, Middle East Report N°186, 22 May 2018 (also available in Arabic).

Keeping the Calm in Southern Syria, Middle East Report N°187, 21 June 2018 (also available in Arabic).

Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, Middle East Report N°188, 30 July 2018 (also available in Arabic).

How to Cope with Iraq's Summer Brushfire, Middle East Briefing N°61, 31 July 2018.

Saving Idlib from Destruction, Middle East Briefing N°63, 3 September 2018 (also available in Arabic).

Prospects for a Deal to Stabilise Syria's North East, Middle East Report N°190, 5 September 2018 (also available in Arabic).

Reviving UN Mediation on Iraq's Disputed Internal Boundaries, Middle East Report N°194, 14 December 2018 (also available in Arabic).

Avoiding a Free-for-all in Syria's North East, Middle East Briefing N°66, 21 December 2018 (also available in Arabic).

Lessons from the Syrian State's Return to the South, Middle East Report N°196, 25 February 2019.

The Best of Bad Options for Syria's Idlib, Middle East Report N°197, 14 March 2019 (also available in Arabic).

After Iraqi Kurdistan's Thwarted Independence Bid, Middle East Report N°199, 27 March 2019 (also available in Arabic).

North Africa

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

Algeria's South: Trouble's Bellwether, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).

How Libya's Fezzan Became Europe's New Border, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).

Stemming Tunisia's Authoritarian Drift, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French and Arabic).

Libya's Unhealthy Focus on Personalities, Middle East and North Africa Briefing N°57, 8 May 2018.

Making the Best of France's Libya Summit, Middle East and North Africa Briefing N°58, 28 May 2018 (also available in French).

Restoring Public Confidence in Tunisia's Political System, Middle East and North Africa Briefing N°62, 2 August 2018 (also available in French and Arabic).

After the Showdown in Libya's Oil Crescent, Middle East and North Africa Report N°189, 9 August 2018 (also available in Arabic).

Breaking Algeria's Economic Paralysis, Middle East and North Africa Report N°192, 19 November 2018 (also available in Arabic and French).

Decentralisation in Tunisia: Consolidating Democracy without Weakening the State, Middle East and North Africa Report N°198, 26 March 2019 (only available in French).

Iran/Yemen/Gulf

Yemen: Is Peace Possible?, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Two: A Status Report, Middle East Report N°181, 16 January 2018 (also available in Arabic and Farsi).

Iran's Priorities in a Turbulent Middle East, Middle East Report N°184, 13 April 2018 (also available in Arabic).

How Europe Can Save the Iran Nuclear Deal, Middle East Report N°185, 2 May 2018 (also available in Persian and Arabic).

Yemen: Averting a Destructive Battle for Hodeida, Middle East Briefing N°59, 11 June 2018.

The Illogic of the U.S. Sanctions Snapback on Iran, Middle East Briefing N°64, 2 November 2018 (also available in Arabic).

The United Arab Emirates in the Horn of Africa, Middle East Briefing N°65, 6 November 2018 (also available in Arabic).

How to Halt Yemen's Slide into Famine, Middle East Report N°193, 21 November 2018 (also available in Arabic).

On Thin Ice: The Iran Nuclear Deal at Three, Middle East Report N°195, 16 January 2019 (also available in Farsi and Arabic).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme

PRESIDENT & CEO

Robert Malley
Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Gérard Araud
Former Ambassador of France to the U.S.

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Ahmed Charai
Chairman and CEO of Global Media Holding and publisher of the Moroccan weekly *L'Observateur*

Nathalie Delapalme
Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

Alexander Downer
Former Australian Foreign Minister and High Commissioner to the United Kingdom

Sigmar Gabriel
Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

Robert Fadel
Former Member of Parliament in Lebanon; Owner and Board Member of the ABC Group

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Group; Founder, Radcliffe Foundation

Hu Shuli
Editor-in-Chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Yoriko Kawaguchi
Former Foreign Minister of Japan; former Environment Minister

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Nasser al-Kidwa
Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

Bert Koenders
Former Dutch Minister of Foreign Affairs and Under-Secretary-General of the United Nations

Andrey Kortunov
Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev
Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Tzipi Livni
Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

Helge Lund
Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Susana Malcorra
Former Foreign Minister of Argentina

William H. McRaven
Retired U.S. Navy Admiral who served as 9th Commander of the U.S. Special Operations Command

Shivshankar Menon
Former Foreign Secretary of India; former National Security Adviser

Naz Modirzadeh
Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni
Chairman and CEO of MOBY Group

Marty Natalegawa
Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

Meghan O'Sullivan
Former U.S. Deputy National Security Adviser on Iraq and Afghanistan

Thomas R. Pickering
Former U.S. Under-Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Ahmed Rashid
Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

Juan Manuel Santos Calderón
Former President of Colombia; Nobel Peace Prize Laureate 2016

Wendy Sherman
Former U.S. Under Secretary of State for Political Affairs and Lead Negotiator for the Iran Nuclear Deal

Ellen Johnson Sirleaf
Former President of Liberia

Alexander Soros
Deputy Chair of the Global Board, Open Society Foundations

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Jonas Gahr Støre
Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Jake Sullivan
Former Director of Policy Planning at the U.S. Department of State, Deputy Assistant to President Obama, and National Security Advisor to Vice President Biden

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt
CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE

BP
Shearman & Sterling LLP
Statoil (U.K.) Ltd.
White & Case LLP

INDIVIDUAL

(5) Anonymous
Scott Bessent
David Brown & Erika Franke
Herman De Bode
Stephen Robert
Luděk Sekyra
Alexander Soros
Ian R. Taylor

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

Anonymous
APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
Chevron
Edelman UK
Eni
HSBC Holdings Plc
MetLife
Noble Energy
RBC Capital Markets
Shell

INDIVIDUAL

(3) Anonymous
Mark Bergman
Stanley Bergman & Edward Bergman
David & Katherine Bradley
Eric Christiansen
Sam Englebardt
The Edelman Family Foundation
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman
David Harding
Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
Geoffrey Hsu
David Jannetti
Faisel Khan
Cleopatra Kitti
Michael & Jackie Lambert
Samantha Lasry
Leslie Lishon
Malcolm Hewitt Wiener Foundation
The New York Community Trust – Lise Strickler & Mark Gallogly Charitable Fund
The Nommontu Foundation
Brian Paes-Braga
Kerry Propper
Duco Sickinghe
Nina K. Solarz
Clayton E. Swisher
Enzo Viscusi

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Amy Benziger
Tripp Callan
Kivanc Cubukcu
Matthew Devlin
Victoria Ergolavou
Noa Gafni
Christina Bache
Lynda Hammes
Jason Hesse
Dalí ten Hove
Lindsay Iversen
Azim Jamal
Arohi Jain
Christopher Louney
Matthew Magenheim
Madison Malloch-Brown
Megan McGill
Hamesh Mehta
Tara Opalinski
Perfecto Sanchez
Nidhi Sinha
Chloe Squires
Leeanne Su
Bobbi Thomason
AJ Twombly
Dillon Twombly
Annie Verderosa
Zachary Watling
Grant Webster

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Celso Amorim
Óscar Arias
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Nahum Barnea
Kim Beazley
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Lakhdar Brahimi
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Sheila Coronel
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Stanley Fischer
Carla Hills
Swanee Hunt
Wolfgang Ischinger
Aleksander Kwasniewski
Ricardo Lagos
Joanne Leedom-Ackerman
Todung Mulya Lubis
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Roza Otunbayeva
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Surin Pitsuwan
Fidel V. Ramos
Olympia Snowe
Javier Solana